الجمهوريــة الجزائريــة الدّيمقراطيــة الشّــعبية
وزارة التّعليــم العــالي والبحــث العلمــي
جامعة الشـهيد حمـه لخضـر – الـوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في الحد من آثار جائحة كوفيد -19

اعداد الطلبة

-بالطاهر عبد الهادي

-بلول رضا

-احمد الصالح طه

تحت إشراف الاستاذ:

د- بالي مصعب

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
زواري فرحات سليمان	أستاذ محاضرة أ	جامعة الوادي	رئيسا
أحميمة خالد	أستاذ محاضرة أ	جامعة الوادي	ممتحنا
بالي مصعب	أستاذ محاضرة أ	جامعة الوادي	مشرفا ومقرراً

الموسم الجامعي: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية : العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص :اقتصاد نقدي وبنكي

دور السياسة المالية في الحد من آثار جائحة كوفيد -19

اعداد الطلبة

-بالطاهر عبد الهادي

-بلول رضا

-احمد الصالح طه

تحت إشراف الاستاذ :

د - بالي مصعب

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
زواري فرحات سليمان	أستاذ محاضرة أ	جامعة الوادي	رئيسا
أحميمة خالد	أستاذ محاضرة أ	جامعة الوادي	ممتحنا
بالي مصعب	أستاذ محاضرة أ	جامعة الوادي	مشرفا ومقرراً

الموسم الجامعي: 2021 /2022

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد اهدي ثمرة مجهودي إلى

إلى التي استأنس بعبير الجنة تحت قدميها، إلى التي أفاضت علي بالحب والحنان أمي الحبيبة

وأتمنى لها دوام الصحة والعافية

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير " الحاج حمه "

إلى من آثروني على نفسهم

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي وأخواتي "سالم" و" المرحوم عبد القادر"

وابن اختي " سايح" و" علاء الدين"

إلى أبناء خالاتي "إبراهيم" و "سياف" و "حجي"

إلى من أحببتهم في الله طلاب سنة ثانية ماستر اقتصاد نقدي وبنكي جامعة حمه لخضر وجميع من رافقني في مسيرتي الدراسية

بالطاهر عبد الهادي

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى وأما بعد

الحمد لله الذي وفقنا في تثمين هذه الخطوات في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا ثمرة الجهد والنجاح بفضله تعالى مهداة إلى

الوالدة الكريمة حفظها الله وأطال عمرها

إلى اخوتي الأحبة " رائد "و" العروسي "

إلى الأصدقاء في كلية الاقتصاد قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة حمه لخضر الوادي

بلول رضا

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء الى من حاكت له سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتي العزيزة

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني ان ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر والدي العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي الى اخواتي الغاليات

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا الى اصدقائي وزملائي

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمى واجلى عبارات في العلم الى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح الى أساتذتنا الكرام

أهدي هذا العمل المتواضع الى اصدقائي الذين لم يسعفهم الحظ للوصول الى الجامعة علي وسفيان ورياض

وفي الأخير اسأل الله ان يوفقنا في مسارنا المهني وأسأل الله القبول والنجاح

أحمد صالح طه

الشكر والعرفان

الحمد لله الواحد الأحد، والفضل للذي خلق السموات بلا عمد وقسم الأرزاق ولم ينس أحد، لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا أحمدك حمدا كثير على أن يسرت لي أمري في القيام بهذا العمل واتمام المشوار الدراسي وبتوفيق منك.

أتقدم بخالص شكري إلى الأستاذ الدكتور الفاضل "بالي مصعب" الذي ساعدنا في هذا العمل وبتوجيهاته ونصائحه ووقته الذي خصصه لنا وملاحظاته القيمة جزاه الله خيرا

كما لا أنسى تقديم الشكر لكافة الأساتذة المحترمين بكل كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير بالوادي وكذلك اشكر الاستاذ الفاضل "أحمد عمان" لمساعدتنا في وقت الحاجة لإتمام هذا العمل

الملخص

الملخص:

هدفت الدراسة إلى استعراض أهم التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وعلى أداء أهم المؤشرات الاقتصادية والكلية المتأثرة نتيجة لسياسة الحظر والاغلاق والتباعد الاجتماعي التي اتخذتها معظم دول العالم لمواجهة انتشار كوفيد19. جاءت هذه الدراسة لإظهار دور السياسة المالية في الحد من آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة لأهم القرارات المالية التي اتخذتها الدولة الجزائرية للحد من الأثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على مختلف فئات المجتمع.

كلمات مفتاحية : السياسة المالية، الاقتصاد الجزائري، النمو الاقتصادي، كوفيد-19

Abstract

The study aimed to review the most Important economic repercussions of virus corona virus crisis on the global economy and the performance of the most Important macroeconomic indicators affected as a result of the embargo, closure and social distancing policies that most countries of the world have taken to confront the spread of the Covid-19, The goal of this study is to demonstrate the role of fiscal policy in reducing the effects of the Corona pandemic on the Algerian economy by examining the important financial decisions taken by the Algeria state to reduce the economic and social effects of the pandemic on different society groups.

Keywords: financial policy, Algerian Economy, Economic growth, Covid-19

قائمة المحتويات

المحتويات الصفحة

الإهداء..... I
الشكر والعرفان..... IV
الملخص V
فهرس المحتويات VII
فهرس الجداول والأشكال IX
مقدمة عامة..... أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسياسة المالية ودورها في الحد من جائحة كوفيد-19 1
المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة المالية..... 3
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية 3
المطلب الثاني: تطور السياسة المالية وأهدافها..... 3
المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية 6
المبحث الثاني: جائحة كورونا 19 وأثارها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي 9
المطلب الأول: لمحة عامة حول وباء كورنا 9
المطلب الثاني : أعراض فيروس كورونا وطرق انتقاله جغرافيا: 11
المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة اقليميا وعالميا 13
المبحث الثالث: السياسات المالية المتبعة و التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الدول لمجابهة الازمة 23
المطلب الأول: التدابير الاقتصادية التي قامت بها دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاسلامي 23
المطلب الثاني :حيز السياسات المتبعة على صعيد السياسة المالية لمختلف دول العالم: 33
المطلب الثالث: التوقعات الاقتصادية لنمو الاقتصادي بعد الأزمة 36

خلاصة الفصل الأول 38
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور السياسة المالية في الحد من جائحة كوفيد-19في الجزائر..... 39
المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر 41
المطلب الأول : النفقات العامة في اقتصاد الجزائر..... 41
المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر..... 44
المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر..... 46
المبحث الثاني: جائحة كورونا في الجزائر ظروف العمل والأثار الاقتصادية والاجتماعية 51
المطلب الأول: نبذة على جائحة كورونا في الجزائر..... 51
المطلب الثاني : التكيفات القانونية التي احدثتها الدولة الجزائرية لجائحة كورونا فيما يخص قانون العمل 54
المطلب الثالث :اثار جائحة كرونا على المؤشرات اقتصادية و انعكاساتها اجتماعيا 58
المبحث الثالث: آليات السياسة المالية في الجزائر للحد من أثر الجائحة..... 68
المطلب الاول: أهم القرارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي. 68
المطلب الثاني: أهم القرارات المتعلقة بالجانب الاجتماعي..... 72
خلاصة الفصل..... 75
الخاتمة العامة 77
قائمة المراجع..... 80

.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	التوقعات الاقتصادية للمنظمة الدولية نهاية 2020 وبداية 2021	36
1-2	جدول يبين تدفق النفقات العامة في السنوات 2000-2020	43
2-2	يوضح تطور إجمالي الايرادات العامة في الجزائر (2000-2020)	45
3-2	يوضح تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2020)	50
4-2	تطور معدلات النمو (%)الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	52
4-2	الجدول يوضح تدابير سياسية بعض الدول منظمة التعاون الإسلامي للحد من آثار كوفيد-19	59
5-2	تطور معدلات التضخم (%)الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	61
6-2	تطور معدلات البطالة (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	62
7-2	أهم الأرقام المتعلقة بالخسائر الاقتصادية لقطاع النقل والسياحة	64

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	تطور اجمالي الإصابات بفيروس كورونا في العالم جانفي(جانفي 2020)	13
2-1	تراجع حجم التجارة العالمية	15
3-1	تسبب وباء كورونا في تفكيك الروابط الاجتماعية	20
4-1	تسبب كرونا في الأمراض النفسية	20
5-1	تسبب كورونا في مشاكل أسرية	22

مقدمة عامة

مقدمة:

شهد العالم منذ القرن الماضي أزمات عالمية مست باقتصاد جميع دول العالم على حد سواء حيث تسعى كل دولة إلى الوصول لإجاد حلول لها، وذلك باستخدام السياسات الاقتصادية سواء كانت سياسات معروفة بالسياسات النقدية او ما يعرف بالسياسات المالية، حيث اثبتت هذه الأخيرة جدارتها في العديد من الأزمات انها الملاذ الأخير لدولة وذلك لكونها تمكن الدولة بسط سلطتها في سوق بشكل اوسع لتحقيق أهدافها والتي في أغلبها تسعى إلى خدمة الاقتصاد ومحاولة انعاشه بعد الأزمة.

لم يكد يشفى العالم من الأزمات العالمية من أزمة الكساد وكذا أزمة سنة 1929، وأزمة الرهن العقاري سنة 2008، فيصحى على أزمة صحية لا تقل تأثيرا عن الأزمات المالية العالمية عبر التاريخ واعتبرها الاقتصاديون من أعتى الأزمات التي مرت على العالم عبر التاريخ التي دمرت كل من المؤشرات الاقتصادية الكلية وأدخلتها في دوامة انخفاض مستمر وهي أزمة كوفيد-19 حيث قامت هذه الأزمة التي بدأت من الصين تحديدا "ووهان" عاصمة مقاطعة هوبي بقطع بحصد اعداد كبيرة ولا تزال تحصد إلى يومنا هذا، وكمحاولة للحد من آثار هذا الفيروس قامت دول العالم بإغلاق المطارات والقيام بالعديد من الاجراءات للحد منها طوال سنة 2020 .

قامت البنوك المركزية العالية بالإجراءات نقدية وزادت من التسيير الائتماني وسعت إلى تخفيض تكلفة الائتمان وذلك لتشيع رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات المالية

أشارت كل التوقعات الاقتصادية سواء كانت من صندوق النقط الدولي أو منظمة التعاون الاقتصادي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي لسنة 2020، سواء من جهة الدول المتقدمة او النامية على حد سواء بالرغم من التفاوت الكبير في التعامل مع الأزمة، فهناك دول بالفعل كانت لها القدرة على إجراء فحص شامل لمواطنيها في وقت قياسي بينما يستحيل على دول نامية تحمل التكلفة أو توفرها على التقنيات لفعلها وبالرغم من ذلك تضررت جميعها على حد سواء.

ومن هنا نرى الدول قد اختلفت في تعاملها مع أزمة كورونا من حيث الأنظمة الاقتصادية المتبعة وذلك حتى مع ظهور بعض الانتعاش في المؤشرات الاستهلاكية منها ولكن لم تصبو إلى سابق عهدها قبل الأزمة

الإشكالية الرئيسية: مما أسلفناه يبرز جليا لنا اشكالية البحث على النحو التالي:

- ✓ **ما هي أهم إجراءات السياسة المالية التي اتخذتها الجزائر للحد من آثار جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الوطني؟**

التساؤلات الفرعية: يتفرع من الإشكال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم أدوات السياسة المالية؟
- ما هي الأثار الاقتصادية والاجتماعي المترتبة التي احدثتها جائحة كورونا؟
- ماهي أهم التدابير التي قامت بها الدول وأكثرها فعالية؟
- هل استطاعت السياسة المالية في الجزائر الحد من آثار الجائحة؟

فرضيات الدراسة

- الادوات المالية لسياسة المالية تتمثل في النفقات العامة والايرادات العامة؛
- واجهت جميع الدول جائحة كوفيد-19 باستخدام السياسة المالية
- استطاعت الدولة الجزائرية مجابهة اثار كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري
- ساعدت القرارات والمراسيم التنفيذية التي احدثتها الدولة الجزائرية في الحد من الجائحة

مبررات اختيار الموضوع

- تماشي البحث مع التخصص (اقتصاد نقدي وبنكي)؛
- حداثة الموضوع وملامسته للواقع الذي نعيشه؛
- الرغبة في تحليل مواضيع الاقتصادية الكلية؛

أهداف الدراسة وأهميتها

يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- معرفة طريقة عمل الدولة وادواتها ؛
- معرفة السياسة المالية ومدى فعالية تأثيرها على نفقات العامة و الايرادات العامة وكذا على الاقتصاد ككل؛
- تبيين مدى أهمية السياسة المالية في مجابهة أزمة كوفيد-19؛
- الأثار التي خلفتها كوفيد-19 على الاقتصادي العالمي بصفحة عامة والجزائري بصفحة خاصة؛

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات والتقارير التي اهتمت بتداعيات انتشار فيروس كورونا وتأثيره على المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى استجابة الدول من خلال السياسات الاقتصادية لاحتواء آثار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي ومن بين هاته الدراسات :

1- **روشو عبد القادر، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا" كوفيد" 19 – دراسة تحليلية تقييمية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد 2030/2016، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3، 2021.** تهدف هذه الدراسة إلى تقييم تداعيات الصدمة المزدوجة لجائحة كورونا (COVID-19) وانهيار أسعار المحروقات على أداء الاقتصاد الجزائري، وتأثير ذلك على الاستمرار في تطبيق النموذج الاقتصادي الجديد 2030/2016، وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري تأثر بشكل كبير بهذه الظروف الاستثنائية مما يتطلب إعداد نموذج اقتصادي محين يأخذ في الحسبان التطورات المستقبلية للاقتصاد الوطني والدولي لما بعد كورونا (COVID-19) ، كما يتوجب على السلطات العمومية مباشرة اصلاحات عميقة للنظام المالي والبنكي والجبائي.

2- **يسلي تنهينان، أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة تحليلية للمؤشرات الإحصائية للفترة 2020/2000، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 27، 2021.** حاولت الجزائر من خلال التنمية المستدامة تحقيق الرقي للمجتمع في مختلف أبعاده الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية عن طريق مجموعة من البرامج التنموية التي امتدت من سنة 2000 إلى 2019 وللوقوف على الواقع التنموي في الجزائر وأثر السياسات التنموية المنتهجة قمنا من خلال هذه الورقة البحثية بدراسة تحليلية لمؤشراتها الأساسية كدلالة على نجاعة هذه السياسات حيث أنه رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة ونجاحها في تحقيق بعض الموازنات الاقتصادية، إلا أن تعرض البلاد لأخطر اجتياح وبائي عرفته البشرية بتسمية فيروس كورونا (covid-19)، خلف أثار اقتصادية سلبية أثرت على توزيع الموازين، وهو ما اهتمت به هذه الدراسة مع تسليط الضوء على الإجراءات الاحترازية التي تبنتها الجزائر من أجل تخطى هذه الصعاب استنادا إلى بعض الإحصاءات المتاحة.

3- **سهام حروري، الاستراتيجية الجزائرية لمواجهة جائحة كورونا" كوفيد–19" الواقع والرهانات، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، 2021.** لقد أدى انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 إلى ارتباك سياسات مختلف دول العالم، نتيجة الأضرار الكبيرة التي لحقت بأغلب القطاعات، وهو ما انعكس سلبا وإيجابا على مخرجات السياسات العامة للدول، التي تم صنعها لمواجهة الجائحة وآثارها لاسيما في ظل استمرار انتشار الفيروس وظهور العديد من الطفرات الجديدة، الجزائر كغيرها من الدول تبنت مجموعة من التدابير الصحية والوقائية في مختلف المجالات لاسيما الجانب الاجتماعي، إلا أن تنفيذ تلك التدابير واجهتها العديد من نقاط الضعف، وهو ما يستوجب التركيز على المبدأ التشاركي في صنع السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها.

4- **تقرير صندوق النقد العربي في أفريل 2020 حول التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية** وتناول التقارير ثلاثة محاور التداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي ، الأثر الاقتصادي لانتشار فيروس كورونا

على مستوى الدول العربية ، السياسات المتبناة على مستوى الدول العربية لتجاوز تداعيات فيروس كورونا المستجد وقد دعا الصندوق الى استخدام المزيد من إجراءات السياسات المالية التوسعية لتحريك عجلة الاقتصاد والاحتراز من السياسات النقدية التوسعية وأثرها على الموازنة وأسعار صرف العملات .

5- **تقرير المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أفريل 2020 بعنوان نماذج من استجابات الدول للوباء كورونا المستجد** وثانيا تداعياته على الاقتصاد العالمي ، وأن الأزمة الحالية قد تساهم في زيادة الوعي العالمي بإشكالية التغير المناخي والاحتباس الحراري والمشاكل البيئية المتفاقمة مما يفتح الامل لاجتراح نماذج اقتصادية بديلة ومستدامة .

6- **تقرير صندوق النقد الدولي 2020/03/16 "خطوات معالجة أزمة كورونا من خلال السياسات** "،من خلال التقارير دعا الصندوق الى ضرورة تفعيل التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لتداعيات انتشار الفيروس وكذلك الى التعاون بين جميع دول العالم لتحقيق التعافي بصورة منظمة ، وأوضح الصندوق دوره في التصدي للأزمة من خلال برامجه التمويلية الطارئة.

حدود الدراسة:

حددت دراسة الاطار المكاني والزماني في الدراسة كما يلي بالنسبة للاطار المكاني خصصنا الدراسة للاقتصاد الجزائري

اما فيما يخص النطاق الزماني فحددت الفترة بمدة الجائحة الممتدة بين سنتي 2020-2022.

منهج الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأنسب لعرض الآراء والأفكار الاقتصادية في نطاق السياسة المالية، بالإضافة لتحليل بعض المعطيات المتعلقة مؤشرات النمو عموما واحصائيات المديرية العامة لضرائب فيما يخص سنوات الدراسة

صعوبات البحث: يمكن حصر الصعوبات في ما يلي:

-قلة المصادر من اهمها الكتب فيما يخص موضوع كورونا لكونها حديثة وكانت اغلبها مراجع في شكل مقالات مجلات

-التأخر في بدأ الموضوع وذلك لطول الوقت الذي حال بيننا وبين جمع المراجع

خطة وهيكل البحث:

لحل الاشكالية الرئيسية ببحث قمنا بتقسيم هذا البحث لفصلين

الفصل الأول بعنوان: الأدبيات النظرية لسياسة المالية ودورها في الحد من جائحة كوفيد-19 حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى السياسة المالية من حيث الجانب الفكري و تعريفها وادواتها وتقسيمات ادواتها ثم تطرقنا إلى جائحة كوفيد-19 بشكل عام على مستوى عالمي منذ بدايتها وتدريجيا اقليما ثم دوليا وفي الأخير تطرقنا إلى التدابير الاقتصادية التي قامت بها دول العالم لمجابهة هذه الأزمة.

ثم الفصل الثاني الذي كان بعنوان: دراسة تطبيقية لدور السياسة المالية ي الحد من جائحة كوفيد-19في الجزائر والذي تطرقنا فيه الى السياسة المالية المتبعة في الجزائر وادواتها ثم سلطنا الضوء على كوفيد في الجزائر بصفة خاصة وكيف تعاملت الدولة مع الجائحة في بدايتها من حيث القوانين وتعديل عليها وكيف اثرت هذه الجائحة على الاقتصاد الجزائري وكيف كانت ردة فعل الجزائر من حيث القرارات والمراسيم التنفيذية على صعيد الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لسياسة المالية ودورها في الحد من جائحة كوفيد-19

تمهيد:

كانت ولا تزال السياسة المالية من أهم الأليات التي تستخدم من طرف الحكومات في تحقيق الأهداف ومواجهة الأزمات سواء بطريقة مباشرة أو بطريق غير مباشرة حيث سنتطرق في هذا الفصل الى استخدام السياسة المالية في ضل جائحة كوفيد-19 جائحة العصر ونرى كيف واجهت وجابهت مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية عربية أو غربية هذه واستخدامهم هذه السياسة التي شاع استخدامها في مجابهة الأزمات من ازمة 1929 المعروفة بأزمة الكساد الكبير وغيرها من الأزمات

المبحث الاول :اطار المفاهيمي لسياسة المالية

المبحث الثاني : جائحة كورونا وأثارها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

المبحث الثالث : السياسات المالية المتبعة و التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الدول لمجابهة الازمة

المبحث الأول: الاطار المفاهيمي لسياسة المالية

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي والفكري لسياسة المالية باختلاف تعاريفها في مختلف المناطق والمدارس وكذا تطورها عبر الزمن

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية

لسياسة المالية عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

1. مصطلح السياسة المالية مأخوذ عن مصطلح فرنسي fisc وتعني حافظة النقود أو الخزانة ، وكانت السياسة المالية تعني كلا من المالية العامة وميزانية الدولة ،وزاد استخدام هذا المصطلح من نطاق أكاديمي واع بنشر كتاب السياس المالية ودورات الأعمال للبروفيسور Alain.H.hansen ويعكس مفهوم السياسة المالية تطلعات و أهداف المجتمع الذي يعمل فيه [1]
2. تعرف السياسة المالية على انها مجموعة الاهداف والتوجيهات والاجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقرار العام وتنميه ومعالجة مشاكله ومواجهة وكافة الظروف المتغيرة[2]
3. تمثل السياسة المالية أحد الأدوات التي تستخدمها الحكومة للتأثير في مجريات النشاط بهدف التغلب على التقلبات والتي تنتاب الاقتصاد القومي والوصول بالدخل القومي الى المستوى المرغوب فيه[3]

من التعاريف الماضية نستنتج ان السياسة المالية ماهي الى مجموعة من الأدوات والاجراءات والتدابير التي تقوم بها وتتخذها الدولة ،بهدف الاحداث تغير اجابي في النشاط الاقتصادي ويكون ذلك باستخدام ادواتها ادا الضريبة والنفقات بغرض الوصول الى اهداف معينة

المطلب الثاني: تطور السياسة المالية وأهدافها

تطورت السياسة المالية عبر المدارس باختلاف الوقت والزمن ولذلك سنتعرف في هذا المطلب على تطورها وكذا أهدافها ونحصرها فيما يلي:

أولا تطور السياسة المالية

[1] حودة عبد الخالق، **الاقتصاد الدولي** ،دار النهضة ،القاهرة ،1983ص157

[2] وجدي حسن ،**المالية الحكومية والاقتصاد العام** ،الاسكندرية،1988،ص431

[3] محمود فوزي ابو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**،ط1 الدار الجامعية ،الاسكندرية 2004ص174

يمكن ان نميز ثلاث مراحل أساسي لتطورها عبر المدارس الاقتصادية وهي كيما يلي

1. المدرسة التقليدية (مفهوم المالية العامة المحايدة)

يعتبر الاقتصاديون التقليديون أن دور السياسة المالية يقتصر ويتحدد في أداء الخدمات الاساسية متأثرين بذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الدولة مدركين وجود حاجات عامة مثل الدفاع والامن الداخلي ا لتي تميل الأفراد أو القطاع الخاص للاستثمار بها وبالتالي عدم قدرتها على اشباعها.

ولهذا كان التقليديون يشددون في نظرياتهم على ضرورة ضبط الانفاق العام وتحديده وابقاء تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حياديا ومراعاة تحقيق مستمر لتوازن الميزانية وتحقيق المساواة التامة بي جانبي الموازنة السنوية . وقد تعرض هذال فكر لهزات عنيف وانتقادات شديدة بعد أن ثبت عدم قدرة النظام الرأسمالي على التطور التوازن التلقائي وعدم تحقيق العدالة الكاملة

2. السياسة المالية الوظيفية أو التعويضية

هاجم كينز كثيرا أفكار التقليديين في نظريته التي تدعو الى تحليل العوامل التي تحدد مستوى الدخل القومي مبينا أن الادخار والاستثمار يميلان نحو التعادل عن طريق التغيرات في الدخل القومي ، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ،وهنا هركيتر دور الميزانية أثارها البالغة على القطاعات الاقتصادية بين الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتأثير على مستويات الدخل القومي والعمالة .

وقد انتقد هانس الاسس الكلاسيكية للسياسة المالية حيث انتقد ما يلي :

- مبدا الحياد المالي للدولة و أوضح ضرورة تدخل الدولة عن عند في النشاط الاقتصادي
- مبدأ توازن الميزانية ورفضه ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية استخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي

3. المالية الاشتراكي أو التخطيط المالي

ان النشاط المالية للدولة في المجتمع الاشتراكي متسع ليضمن الجانب الأبرز من النشاط المالي الفردي في المجتمع الرأسمالي نتيجة لقيام الدولة بمسؤولية الانتاج والتوزيع على المستوى القومي بأسره .

ونظرا لكون الدولة في النظام الاشتراكي المالكة لأهم وسائل الانتاج فان التخطيط المالي احتل المكانة الكبرى في التخطيط القومي ولم ينحصر دور ا لدولة بالتوجيه أو التدخل كما هو الحال في الدول الرأسمالية وانما أصبحت تقوم بالإنتاج وتوزيع الدخل وعادة التوزيع [1]

ثانا : أهداف السياسة المالية

تستند أهداف السياسة المالية من المشاكل الاقتصادية التي تحدثها البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدولة ومنها يمكن حصر الاهداف فيما يلي :

1. التدخل في مراحل الدورة الاقتصادية:تستخدم الدولة السياسة المالية لتصحيح المسار العام للاقتصاد ، وإزالة الإغراءات التي تظهر في كل مرحلة من مراحل دورة الأعمال حتى تتمكن الدولة من زيادة الإنتاج عن طريق خفض الضرائب على أنشطة عوامل الإنتاج في القطاع الخاص. يتم توجيهها.

وفي نفس الوقت يتم رفع الضرائب على قطاعات أخرى لا تريد الدولة تشجيعها ، وذلك للحصول على إيرادات تعويضية بدلاً من اللجوء إلى تمويل العجز ، ويمكن للدولة من خلال الإنفاق العام تشجيع الاستثمار في القطاعات التي ترغب فيها ، خاصة عندما يكون من الضروري حماية الصناعة الوطنية الناشئة.

2. معالجة مشكلة التضخم :إذا كانت الدولة تريد التخلص من معدلات التضخم المرتفعة الناتجة عن زيادة الطلب ، فإنها تستخدم أدوات السياسة المالية المتمثلة في خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب أو كليهما.
3. معالجة ظاهرة الانكماش: وذلك من خلال تخفيض الضرائب وزيادة الانفاق الحكومي ، بحيث يؤدي زيادة الانفاق الحكومي الى زيادة الانفاق الكلي مما يؤدي الى تخفيض أو تقليص الفجوة الانكماشية .وعندما تقوم السلطات المالية بتخفيض الضرائب تتوسع الفجوة الشرائية لدى الأفراد مما يؤدي الى زياد الانفاق الاستهلاكي وهذا يساعد على التخلص من الانكماش
4. تحقيق العدالة الاجتماعية:بحيث تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية أن تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التي يتحملها الأغنياء أكثر من الفقراء ومن ثم زيادة الانفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات عير الانتاجية التي يستفيد منها أصحاب الدخل واخيرا يمكن تلخيص

[1] الشيخ احمد ولد الشيباني ،**فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي**، دراسة حالة موريتانيا ،مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس ،سطيف 2012-2013،ص 29-30

الأهداف التي تسعى الى تحقيقها السياسة المالي وهي استقرار الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية بحيث تستطيع الدولة عن طريق السياسة المالية أن تعيد توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة من خلال فرض الضرائب التصاعدية على الدخول التي يتحملها الأغنياء أكثر من الفقراء ومن ثم زيادة الانفاق العام على مشاريع الخدمات العامة والقطاعات عير الانتاجية التي يستفيد منها أصحاب الدخل واخيرا يمكن تلخيص الأهداف التي تسعى الى تحقيقها السياسة المالي وهي استقرار الأسعار، القضاء على البطالة، اعادة توزيع الدخل القومي ،ورفع معدل النمو الاقتصادي ،وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ،واستقرار أسعار الصرف[1]

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تعددت وتنوعت ادوات السياسة المالية سنتطرق في هذا المطلب انواع كل أداة من ادوات السياسة المالية على حدى

أولا: النفقات العامة

لنفقات العامة تعاريف عديدة نذكر منها الآتي

1. مفهوم النفقات العامة:

يمكن تعريف النفقات العامة على انه :مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة ،بهدف اشباع حاجيات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة[2]

2. أنواع النفقات العامة وتنقسم هي بدورها الى ما يلي :

2.1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية : تعني النفقات الحقيقة استخدام الدولة لجزء من القوة الشرائية للحصول على السلع والخدمات المختلفة، لإقامة المشاريع التي تشبع الحاجات العامة وتؤدي الى زيادة مباشرة في الناتج الوطني أما النفقات التحويلية فهي تحويل مبالغ نقدية من فئة الى أخرى في المجتمع ،دون أن تؤدي الى الزيادة في الانتاج الوطني بل اعادة توزيعه فقط ، وهذه النفقات ليس لاها مقابل مباشر وقد اعتمد في التفريق بين هاتين النوعين من النفقات الى المعايرة التالية

- معيار المقابل المشار

[1] الشيخ أحمد ولد الشيباني، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره،ص31

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية** ،ط1،مجموعة النيل العربية، القاهرة ،مصر،2002،ص55

- معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي
- معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع [1]

2.2. النفقات العادية والنفقات الغير عادية: في الحقيقة يعود سبب تقسي النفقات الى عادية وغير عادية الى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء الى الموارد الغير العادية لتغطية النفقات العامة أي أن فكرة النفقات غير العادية قد استخدمت لتبرير اللجوء الى الموارد غير العادية وهنالك عدة معايير للتفرقة بين النفقات العادية والغير عادية وهي

- الانتظام والدورية .
- طول فترة الانفاق
- معيار توليد الدخل .
- معيار الانتاجية
- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني .

2.3. التقسيم الوظيفي لنفقات العامة

هناك ثلاثة انواع وتندرج تحت التقسيم الوظيفي وهي :

- النفقات الإدارية للدولة
- النفقات الاجتماعية للدولة
- النفقات الاقتصادي للدولة [2]

ثانيا:الإيرادات العامة

للإيرادات العامة تعاريف عدة نذكر ما يلي

مفهوم الايرادات العامة :تمثل الايرادات العامة مجموعة الأموال التي تحصل عليها الحكومة لتغطية الانفاق العام خلال فترة زمنية معينة ،وذلك للوصول الى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية[3]

1. تقسيمات الإيرادات العامة: تقسم إلى ما يلي

ايرادات املاك الدولة (الدومين) يقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كنات ملكية عامة أو ملكية خاصة

[1] بهاء الدين طويل، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990–2010**، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر ،باتنة ،ص45

[2] علي لطفي ،**أصول المالية العامة**، دار النهضة العربية ،مكتبة عين شمس القاهرة ، مصر ،1997م،ص25

[3] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سبق ذكره ،ص63

1.1. الدومين العام :وتتمثل بالطرق العامة والجسور والسدود والموانئ والكهرباء وكل شيء مخصص للاستخدام العام لكل من يريد الاستفادة منه شرط أن يلتزم بالقيود التي تضعها السلط العامة لهذا الاستفادة، وكذلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العام لأنها مخصصة للنفع العام أي لكل أفراد المجتمع وليس لمنفعة طبقة معينة ولا تفصد الدولة من استغلال الدومين العام وتحقيق الربح.

1.2. املاك الدومين الخاصة :وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح ويمكن تقسيم الدومين الخاص تبعا لنوع الأموال التي تكون منها الى ثلاثة انواع وهي

1.2.1. الدومين الزراعي والعقاري : ويتكون من الاراضي الزراعية والغابات والمصائد والمناجم و مصادر الثروة المعدنية ، التي ملكيتها يجب أن تكون بيد الدولة ولدورها الحيوي في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي باعتبارها ثروة قومية يجب الحفاظ عليها .

1.2.2. الدومين التجاري والصناعي : تزايدت أهمية ذا الدومين و اتسعت من خلال تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية بعد التطور الذي حصل على واجباتها، وبذلك مارست الدولة التجارة واقامة المشاريع الصناعية الكبرى لإنتاج البضائع[1]

1.2.3. الدومين المالي : يعد هذا الدومين من أحدث أنواع الدومين الخاص ويقصد به حق الدولة في اصدار النقود وكمحفظتها من الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للدولة

ثالثا : الموازنة العامة

سنتطرق لتعريف الموازنة العامة ونذكر خصائصها

1. مفهوم الموازنة العامة : وفق التشريع الجزائري الموازنة العامة تعرف "بأنها الوثيقة التي تقدر خلال سنة مدينة مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها[2].

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن تقدير مفصل للإيرادات الدولة أو نفقاتها لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة [3].

ومما سبق يمكن تعريفها بأنها عبارة عن تقرير بتقدير متوقع للنفقات والايرادات العامة لمدة مستقبلية في غالبها تكون سنة

[1] محمد طاقة ،واخرون، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة ،عمان،2010، ص77

[2] جمال لعامر، **تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة** ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد الأول ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2001 ص113

[3] أحمد رمضان ، نعمة الله و اخرون، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2004 ،ص285

2. خصائص الموازنة العامة :

وتنقسم الى مجموعتين : وثيقة وخطة ،وكأداة لتدخل الدولة

2.1. **الموازنة العامة وثيقة وخطة** : لقد أصبحت الموازنة العامة وثيقة رسمية وتشريعية وخطة سنوية مستقبلية شاملة ومرنة ، لأنها تصدر من جهة رسمية وهي الحكومة ، ولا تتضمن جميع خواص القانون ، بل هي سند أو وثيقة فهي جزء من التخطيط المالي قصير الأجل لعمل الحكومة لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة الماضية.

2.2. الموازنة العامة أداة لتدخل الدولة : لقد أصبحت الموازنة العامة أداة الدولة المعاصرة في تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، خاصة بعد تطور مفهوم الدولة وتوسيع مجال نشاطا ،مما أدى الى مضاعفة احتياجاتها الى مصادر جديدة واضافية للدخل نتيجة زيادة نفقاتها ، الأمر الذي أدى الى مضاعفة الأثار المختلفة التي تترتب على عمليتي تحصيل الايرادات وصرف النفقات وابراز الموازنة العامة في هذا المجال

- ✓ مواجهة الأزمات الاقتصادية من خلال وقوف الحكومة في الاتجاه المعاكس للتيار السائد
- ✓ تحقيق التطور والتوازن الاقتصادي العام
- ✓ اعادة توزيع الدخل الوطني ، وذلك عن طريق زيادة النفقات الاجتماعية الموجهة للفئات ذات الدخل المحدود
- ✓ رفع مستوى الكفاءة الإدارية للجهاز الحكومي
- ✓ الموازنة العامة أداة رقابية للنشاطات الحكومية ،تحقيق مبدأ المسؤولية المحاسبية في النظم الديمقراطية ،وتساعد البرلمان على كشف الانحرافات [1]

المبحث الثاني: جائحة كورونا 19 وأثارها على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

مما لا شك فيه ان جائحة كورونا ادت إلى العديد والكثر من المشاكل وخلفت اثار لا تعد ولا تحصى على كلى الجانبين الاقتصادي والاجتماعي سنتناول في هذا المبحث ابرز ما خلفته على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي

المطلب الأول: لمحة عامة حول وباء كورنا

قبل التطرق الي جائحة كورونا لابد من التطرق والى بعض المصطلحات

[1] مراد سماح ،**قياسر أثر السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (1984-2013)**، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ص27

1. تعريف الجائحة: (Pandemic) تعبر الجائحة على عن اصابة عدد كبير من الأشخاص في فترة معينة ولكن في منطقة جغرافية واسعة أو جميع أنحاء العالم والجائحة هي أعلى مستوى من الحالات الصحية العالمية الطارئة، وتدل على الأمراض المتفشية على نطاق واسع وتؤثر على العديد من مناطق العالم.[1]

تعتبر اخر مرحلة لتطور الوباء حيث يبدا على شكل فاشية ثم يتحول الى وباء ليحيط بمساحة أكبر واخيرا جائحة حيث يصبح على مستوى دولي

2. تعريف فيروس كورونا: تمثل فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تتسبب في أمراض متنوعة للإنسان كالزكام /ونزلات البرد العادية، ومتلازمة كورونا الشرق الأوسط التنفسي (MCRS_CoV-2) سلسلة جديدة لم يسبق تحديدها واصابتها للبشر من قبل.

وق أعلنت اللجنة الدولية لتصنيف الفيروسات تسمية فيروس كورونا 2 المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (MCIS_CoV – 2) اسما رسميا للفيروس الجديد في 11فبراير 2020 واختبر هذا الاسم لارتباط الفيروس جينيا بفيروس كورونا الذي سبب فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي المعروفة باسم ساس في 2003 وعلنت اللجنة ومنظمة الصحة العالمية أن كوفيد 19 هو الاسم الرسمي لهذا المرض الذي يسببه هذا الفيروس.

ويمكن فهم المصطلح (n CoV 2019) في سياق تفكيك مكوناته كما طرحتها منظمة الصحة العالمية على النحو التالي :Covاختصار لكلميه كورونا (Corona)؛

Vi:اختصار لكلمة فيروس (Virus) ؛

D: اختصار لكلمة مرض (Disease) ؛

n CoV:اختصار لمصطلح فيروس كورونا المستجد(new corona Virus) ؛

2019: يشير الى الحد الزمني لمولد المرض الذي شرع في ضرب العالم في نهاية عام 2019 ، وبالتالي فان كوفيد 19هو أحد الأمراض الوبائية المعدية التي يسببها فيروس كورونا الجديد مؤخرا [2]

3. التعريف بفيروس كورونا المستجد: فيروس كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوانات والانسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورنا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من

[1] تأمين عبد الكريم، **دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي**، العدد1،سنة 2021ص54

[2] اليمن سعادة، **تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي : الاثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة**، مجلة نماء للاقتصادي والتجارة، العدد02، 31/12/2021،ص205

نزلات البرد الشائعة الى الأمراض الأشد حدة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية و المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرا مرض فيروس كورنا المستجد ويطلق عليه كوفيد-19

ومن هنا نتطرق الى الازمة الصحية

4. تعريف الأزمة الصحية: هي حالة صعبة أو نظام صحي معقد يؤثر على البشر في منطقة أو عدة مناطق جغرافية، والتي لها أثر كبير على صحة المجتمع والخسائر المادية والبشرية، قد تنجم عن الأمراض أو العمليات الصناعية أو سوء السياسات، حيث تعرف مدى خطورة وشدة الأزمة الصحية غالبا من خلال عدد الأشخاص المتضررين ضمن نطاق تغطيها الجغرافي، والعالم اليوم يعيش أزمة صحية حادة بسبب الانتشار الكبير للفيروس القاتل كوفيد19، حيث تسعى حكومات مختلف الدول لوضع اجراءات وقائية للحد من عدد الوفيات والاصابات، وتسعى كذلك دول أخرى لتطوير لقاح فعال ضد هذا الفيروس للحد من انتشاره[1]

المطلب الثاني : أعراض فيروس كورونا وطرق انتقاله جغرافيا:

مما لا شك فيه أن فيروس كرونا كغيره من الأمراض له أعراض وطرق انتشار ومكان انطلاق حيث سنتطرق اليهم في هذا المطلب ونتعرف على أعراضه وطرق انتقاله جغرافيا.

1. أعراض فيروس كورونا (كوفيد 19):

يؤكد العلماء أن فيروس كورونا يحتاج الى خمسة أيام في ا لمتوسط لتظهر أعراضه التي تبدأ بحمى، متبوعة بسعال جاف، وبعد نحو أسبوع يشعر المصاب بضيق في التنفس ما يستدعي العلاج في المستشفى، ونادرا ما تأتي الأعراض في صورة عطس أو سيلان مخاط من الأنف، كما أن ظهور هذه الأعراض لا تعني بالضرورة أنك مصاب بالمرض لأنها تشبه أعراض أنواع أخرى من الفيروسات مثل نزلات البرد والأنفلونزا ويمكن أن يسبب فيروس كورونا في حالات الاصابة الشديدة، الالتهاب الرئوي، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد وقصور وظائف عدد من أعضاء الجسم وحتى الوفاة

أما فيما يخص طرق انتقاله انتشاره فيمكن لهذا المرض أن ينتقل من شخص الى أخر عن طريق القطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عندما يسعل الشخص المصاب بمرض كوفيد 19 أو يعطس وتتساقط هذه القطرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، ويمكن حينا أن يصاب الأشخاص الاخرين بمرض كوفيد 19 عند ملامستهم لهذه الأشياء ثم

[1] تأمين عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص56

لمس عينيهم أو انفهم أو فمهم، كما يمكن أن يصاب الأشخاص بهذا المرض اذا تنفسوا القطيرات التي تخرج من الشخص المصاب بالمرض عند زفيره أو سعاله.

2. الانتشار الجغرافي لجائحة كوفيد 19 في العالم

تسبب تفشي مرض فيروس كورونا في أزمة صحية وانسانية عالمية لم يسبق لها مثيل مصحوبة باضطرابات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق شملت شتى بقاع العالم، وقد سجلة أو بؤرة لتفشي هذا المرض في مدينة ووهان، عاصمة محافظة هوبي بالصين يوم 29ديسمبر 2019، ومنذ ذلك الحين انشر الى 119 دولة واقليم حول العالم ، وأعلنت منظمة الصحة العالمة في يوم 11 مارس 2020 تصنيف فيروس كوفيد 19 جائحة عالمية .

ومنذ بداية الجائحة في ووهان أخذت في الانتشار عبر مختلف دول العالم واستمرت في الزيادة يوم بعد يوم فبعد الصين انتقل الفيروس الى قارة أوربا وبالتحديد الى اسبانيا حيث بلغ فيها عدد الاصابات بتاريخ الرابع عشر من شهر جانفي 278 حالة، لتنتقل بعدها الى فرنسا، بعدها الى قارة أمريكا الشمالية لتسجل أول الاصابات في هذه القارة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لنصل في نهاية شهر جانفي من نفس السنة الى أستراليا، وهكذا أخذ الفيروس في الانتشار بسرعة في عدة مناطق من المعمورة، وقد بلغ اجمالي الاصابات في العالم من نهاية الربع الأول من عام 2020 حوالي 104108 إصابة ، لتأخذ بعدها الاصابات في الزيادة بمعدل متزايد خلال الربيع الثاني من عام 2020 حيث بلغ عدد الاصابات في نهاية النصف الأول من عام 2020 حوالي 11140959 إصابة ، ومع نهاية العام قفز العدد الاجمالي للإصابات في العالم الى 83897895 لنصل بعدها في نهاية شهر جويلية 2021 الى 198655599 اصابة عبر العالم

ولتوضيح تطور اجمالي عدد الاصابات بفيروس كورونا في العالم منذ بداية الجائحة الى غاية نهاية الصيف الأول من 2021 نورد الشكل البياني التالي:[1]

[1] اليمن سعادة، مرجع سبق ذكره ص206-207

الشكل رقم (1) :تطور اجمالي الاصابات بفيروس كورونا في العالم جانف(2020-جوان2021)

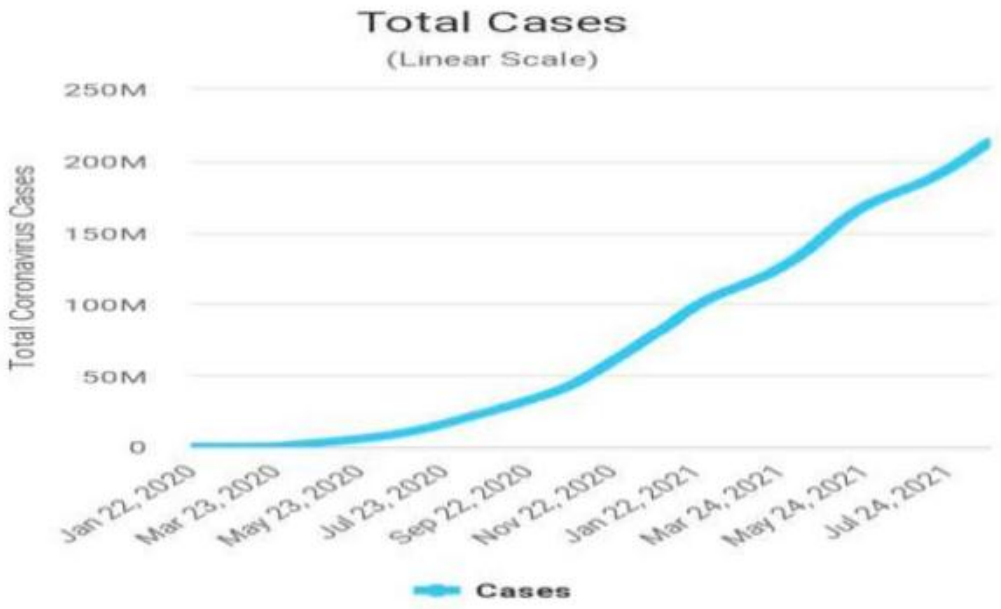

المصدر: (www.worldometers.info)

المطلب الثالث: الاثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة اقليميا وعالميا

قبل ان نتطرق الى الاثار الاقتصادية والاجتماعية يجب التطرق الى الازمة الاقتصادية

1. الأزمة الاقتصادية: تؤثر الجوائح بشكل واسع النطاق في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويرجع ذلك الى سببين:

- لأن الاصابة بالمرض تكون واسعة الانتشار في حد ذاتها وتصيب العنصر البشري؛ هذا الأخير يعبر عن رأس المال البشري الذي يعتبر العنصر الفاعل في النشاط الاقتصادي
- لان الاجراءات الوقائي كحظر السفر واقفال الأسواق والأماكن العامة، بالإضافة الى التوقف المؤقت في نشاط بعض المؤسسات وما ينجر عنه من تسريح اليد العاملة والتراجع الحاد في كل من الطلب الكلي والاستهلاك والانفاق العام، تؤدي بشكل عام والى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمية ، ويلعب تكامل التجارة والأسواق بالإضافة الى تنقل الأشخاص بين مختلف الدول اما للعمل أو السياحة دورا هاما في انتشار الصدمة الاقتصادية على الصعيد الدولي، وفي هذا السياق توجد عدة قنوات يؤثر من خلالها فيروس كورونا على الاقتصاد العالمية، وهي:

- ✓ الترابط المالي: طال تأثيره المادي والمعنوي على أسواق المال العالمية التي شهدت انهيار وأسوأ اداء منذ اندلا ع الازم المالي العالمية عام 2008 وبهذا تعطي أسواق المال مؤشرا سلبيا على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الفيروس على الاقتصاد العالمية ويعتبر أداء السوق المالية وثقة المستهلك مرتبطين بقوة حيث يبدو أن جائحة كرونا قد وجهت ضربة مباشرة وقوية لمستوى الثقة لدى المستهلك، مما يبقى المستهلكين في المنازل متخوفين من الانفاق مستقبلا وربا متشائمين على المدى الطويل
- ✓ التبادل التجاري: تؤثر الجائحة من خلال عرقلة الامداد وتعطيل سلاسل التوريد ، بالإضافة الى إعاقة الانتاج وإضعاف كل من الطلب والعرض العالميين، ما يؤدي بدوره الى تقليص الطلب على الطاقة؛
- ✓ السياحة والنقل: وتؤثر جائحة على كل من الطلب والعرض العالميين من خلال خفض معدلات الرحلات بسبب غلق حدود العديد من الدول، وغلق العديد من المطارات حول العا لم [1]

أولا:**الاثار الاقتصادية**

للأثار الاقتصادية عدة اشكال نذكر منها ما يلي:

1. البطالة : شهد العا لم اليوم تجميدا للعمل والانتاج لم يسبقه مثيل، بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا والتدابير التي اتخذت لاحتوائه، ومع أن الاثار الصحية للجائحة لا تزال غير مؤكدة، بحيث تؤثر الفيروس على الوظائف من خلال تأثيره على المعروض من الأيدي العاملة، لاسيما من خلال صحة العمال وقدراتهم على الحركة والانتقال، وتأثيره على أنشطة منشئات الأعمال بتقليصه الطلب على السلع والخدمات والمعروض من مستلزمات الانتاج

وبحسب تقرير منظمة العمل الدولية أنه بداية العام الحالي وقبل تفشي فيروس كورونا حوالي 190 مليون شخص التحقوا بصفوف البطالة، واضافة الصدمة التي أحدثها الفيروس نتيجة لإغلاق الواسع من طرف معظم الدول للأنشطة الصناعية وتقليص ساعات العمل والأجور فانه من الواضح أن عا لم التوظيف دخل في تهاو غير عادي على الاطلاق فقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل والأفراد الذين فقدو وظائفهم أكبر من ذلك الارتفاع الذي بلغته معدلات البطالة أثناء أزمة الكساد الكبير سنة 1929

2. تراجع حجم التجارة العالمية: لم يكن أداء التجار العالمية منذ نهاية 2018 مبشرا، حيث جاءت توقعات الأداء منذ ذلك التاريخ سلبية، وعبر عن ذلك الخبراء الاقتصاديين بأن الأمر سيزداد تعقيدا حتى بعد انتهاء كورونا وان الخسائر المتوقعة فيظل هاته الأزمة ستفوق الخسائر الاقتصادية التي سببتها الأزمة العالمية لسنة2008، حيث

[1] تأمين عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 57

أشارت التقديرات من مؤتمر التجارة والتنمية إلى تراجع الصادرات العالمية في فبراير الماضي بنحو 48 مليار دولار بسبب وقف الامدادات الصينية للخارج.[1]

الشكل رقم (2): تراجع حجم التجارة العالمية

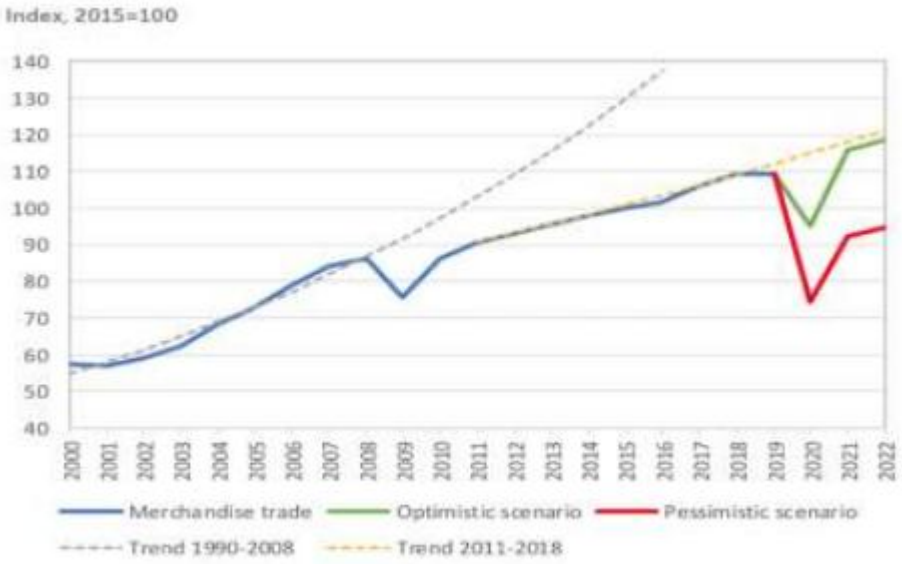

المصدر: منظمة تجارة العالمية

اشارت المنظمة العالمية لتجارة إلى أن حجم التجارة العالمية في سنة 2019 تباطأت قبل انتشار الجائحة وذلك بسبب التوترات والاضطرابات التجارية وتراجع النمو الاقتصادي فقد سجل انخفاضا طفيفا يقدر ب0.1% في العام الحالي بقدر ارتفاعه سنة 2019، وفي ذلك تراجعت قيمة الدولار الأمريكي لصادرات البضائع العالمية في 2019بنسبة 3% أي حوالي 18.89 تريليون دولار

ومن المتوقع أيضا أن تنخفض التجارة العالمي بنسبة تتراوح إلى 13%و 32%خلال العام الحالي حيث أن انتشار فيروس كورونا يعط النشاط الاقتصادي والطبيعي والحياة في جميع أنحاء العالم، بحيث أن جميع الخبراء الاقتصاديين يجمعون على أن الانخفاض سيتجاوز الركود التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2009/2008.

3. انهيار أسعار النفط: مع اغلاق السلطات الصينية لمنشآت الإنتاج كجزء من جهودها لاحتواء انتشار الفيروس، انخفض الطلب العالمي على النفط بشكل كبير، بحي يؤكد تقرير سوق النفط الصادر عن وكالة الطاقة الدولية على أن الصين من أكبر المستهلكين للنفط بحيث تمثل 14% من الطلب العالمية وفي ضل ارتفاع حالات المصابين في

[1] بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد، **السياسات النقدية والمالية استجابة لتداعيات انتشار جائح كورونا على الاقتصاد العالمي**، العدد2،اوت2021ص93-94

جميع دول العالم وتشديد الدول لإجراءات الاحتواء والأغلاق والحظر وتوقعت وكالة الطاقة الدولية (EIA) أن يكون الانخفاض في الطلب العالمي في شهر أفريل 29 مليون برميل يوميا ويليه انخفاض أخر في شهر ماي ب 26مليون برميل يوميا وذلك راجع الى حالة عدم اليقين بشأن الارتفاع أو الانخفاض في عدد الاصابات بفيروس كورونا

أما بالنسبة لتأثير انخفاضات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الدول العربية خاصة المصدرة للنفط بحيث جاء في تقرير صندوق النقد العربي أنه بحكم العلاقات التجارية القوية بينهما وباقي دول العالم وفي مقدمتها الاتحاد الاوربي والصين وانكشافها على الاقتصاد العالمي أكثر من غيرها من مجموعة الدول الأخرى، سوف تطال تداعيات فيروس كورونا غالبية الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء، متوقعا تأثير مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية نتيجة انتشار الفيروس من خلال عدد من القنوات ، أهمها تأثر مستويات الطلب الخارجي التي تساهم بنحو 48 في المائة من الطلب الكلي في علاوة على تأثير الانتاج في عدد القطاعات الاقتصادية الأساسية التي تسهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي[1]

4. السياحة والنقل: تعتبر السياحة الدولية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية ومصدرا هاما لإيرادات العملات الأجنبية وتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل في العديد من البلدان. إذ يتم إنتاج حوالي 10% من الناتج المحلي الاجمالي في العالم في هذا القطاع. كما يخلق قطاع السياحة وظيفة من بين كل 4 وظائف جديدة في جميع أنحاء العالم. وفي عام 2019، شكلت السياحة الدولية 8% من مجموع الناتج المحلي الاجمالي لدول التعاون الاسلامي بما أنه لدى قطاع السياحة روابط مباشرة وغير مباشرة مع 185 نشاطا على جانب العرض في الاقتصاد، فإن صدم مثل تفشي وباء يمكن أن تؤثر على سلسلة من الأنشطة الاقتصادية وبدءا بالنقل ووصولا إلى أصحاب الفنادق وفقا لمنظمة السياحة العالمية 2020، فإن حوالي 80% من جميع شركات السياحة على مستوى العالم عبارة عن مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم لديها مصادر محدودة للبقاء في حالة حدوث صدمة اقتصادية مثل الصدمة الحالية بسبب تفشي كوفيد-19. حيث يخلق قطاع السياحة الملايين من الوظائف، ويوفر أيضا فرص عمل لبعض الفئات الضعيفة مثل النساء والشباب والمجتمعات الريفية في العديد من البلدان النامية والمتقدمة. وفي هذا السياق، يمكن يترجم الركود أو الأزمة في القطاع إلى خسارة ملايين الوظائف جراء هذه الجائحة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يترجم الركود أو الأزمة في القطاع إلى خسارة ملايين الوظائف في القطاع

[1] بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره ،ص98-99

جراء هذه الجائحة. ونتيجة لذلك، يمكن أن يؤثر تعطيل أنشطة القطاع على جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالسياحة على نطاق واسع، وبالتالي سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة والفقر.

أدى الاعلان عن جائحة كوفيد-19 يوم 11 مارس 2020 من قبل منظمة الصحة العالمية إلى موجة تدابير فرض قيود على السفر بأشكال وكثافة مختلفة وضعت هذا القطاع في موقع صعب. وفقا لمنظمة السياحة العالمية واعتبارها من 28أبريل 2020، من بين 217وجهة حول العالم:

- أغلقت 45% حدودها كليا أو جزئيا في وجه السياح- لا يُسمح للركاب بالدخول؛
- علقت 30% الرحلات الدولية كليا أو جزئيا - تم تعليق جميع الرحلات الجوية؛
- منعت 18% دخول مسافرين من دول محددة أو الركاب الذين عبروا من خلال وجهات معنية؛
- طبقت 7% إجراءات مختلفة، مثل الحجر الصحي أو العزل الذاتي لمدة14 يوم و إجراءات التأشيرة

ثانيا: الأثار الاجتماعية

سنتطرق في هذا العنصر الى بعض نقاط التي مستها هذه الأزمة على مستويات مختلفة عالميا واقليميا

1. التعليم: إن أحد الأثار البارزة لوباء كوفيد-19 هو الاغلاق الواسع النطاق للمدارس والكليات والجامعات في جمع انحاء العالم. فمنذ فبراير 2020، اختارت 193 دولة إغلاق المؤسسات التعلمية ف محاولة لإبطاء انتشار كوفيد-19.وأثرت عمليات الاغلاق هذه على ما يقرب 1.7 مليار متعلم في مستويات ما قبل الابتدائي، والابتدائي والثانوي والتعلم العالي

ومع ذلك حتى وإن كانت عملية إغلاق المدارس من هذا الحجم تعتبر تدابير مؤقتة، فمن المرجح أن تكون لها آثار مضاعفة طويلة الأمد على مستوى تنمية رأس المال البشري في المجتمعات كثافة سكانية تغلب عليها فئة الأطفال/ الشباب .والسبب الأول هو أن زيادة عدد المتعلمين الذين تسربوا من المدرسة، أو قد لا يعودون إليها نتيجة تعطيل تعليمهم قد يكون العامل المحفز لهذه الآثار. وبإضافة الى معدلات التسرب العالمية. وتوصل معهد بروكينغز أيضا الى أنه عندما يتعطل مسار تعليم الأطفال بسبب حالة طوارئ عالمية فإنهم يفقدون فرص الاستفادة من المزايا الاقتصادي المستقبلية مثل الأرباح المستقبلية ويحظى ذلك بدعم البيانات المتعلقة بالحرب العالية الثانية ، حيث كان لإغلاق المدارس في جميع أنحاء البلاد تأثيرا سلبيا على الطلاب السابقين حتى بعد 40 عاما من الحرب وباستخدام نفس النموذج المتبع لحساب تكلفة إغلاق المدارس خلال

الحرب العالمية الثانية. يُقدر الباحثون أن العالم قد يخسر ما يصل إلى 10 تريليون دولار أمريكي في الأرباح المستقبلية خلال حقبة الجيل الثاني نتيجة لإغلاق المدارس بسبب كوفيد 19.

والسبب الثاني هو أنه من المعتاد أيضا أن تلجأ حكومات الاقتصاديات ذات الدخل المنخفض إلى تحويل الأموال من قطاعات مثل التعليم إلى قطاعات تعتبر حيوية مثل الصحة، والصحة والمبادرة التحفيزية الاقتصادية للأعمال التجارية المحلية، والضمان والحماية الاجتماعية. وغالبا ما يؤثر هذا التحويل، إلى جانب انخفاض الايرادات العامة وزيادة العجز المالي، على استثمارات الدولة في التعليم والبنية التحتية ذات الصلة- مما يجعلها تعتك على المساعدات. وبالنسبة لكوفيد -19 يعتبر فرض عمليات الإغلاق الصارمة من خلال إغلاق الأعمال التجارية وإيقاف الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي إجراء رئيسيا للحد من انتشار فيروس كورونا. وهذا سيؤدي بلا شك إلى انكماش الاقتصادات الوطنية في الفترة التالية للجائحة. وبينما تختار العديد من البلدان مواصلة الإنفاق على قطاع التعليم بمستويات ما قبل الجائحة فقد يؤدي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي إلى تقليص الميزانيات الوطنية مما يجبر الحكومات على تخفيض التمويل المخصص للأنفاق على التعليم وبالتالي يؤثر على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم على تخفيض التمويل المخصص للإنفاق على التعليم، وبالتالي يؤثر على توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم المجاني أو المدعوم، ورواتب المدرسين، وعدم كفاية عدد المدرسين، وتمويل البحث والتطوير، وما إلى ذلك —خاصة في القطاع الخاص

وما يزيد الأمر سوءا هو وجود دليل قاطع على أن تعطيل التعليم بسبب كوفيد 19سيكون له تأثيرات متفاوتة على بعض الفئات الاجتماعية ،والتي تتجاوز مجرد الخسائر الاقتصادية فوفقا لنتائج مبادرة التعليم لا يمكنه تنظير يتمثل التأثير المتراكم لفيروس كورونا أنه خلال جائحة كوفيد 19- العالمية قد يشكل تعطيل التعليم خطر تراجع المستوى التعليمي على الأطفال الأكثر ضعفا والذين لم يكن تعليمهم الأساسي قويا في البداية وغالبا ما يكون الأطفال من خلفيات اجتماعية واقتصادية محرومة وفئات الأقليات والطالبات هم من يعانون من هذا التأثير المتراكم بشكل أكثر حدة وفي الواقع باستخدام أراء متداولة ايان وباء الإبولا عام 2015 والأزمة المالية لعام 2008 وتوصل تقرير صندوق ملالا حول تعليم الفتيات و كوفيد -19 إلى أن معدلات التحاق الفتيات بالتمدرس تنخفض بشكل ملحوظ وبعد مرور جائحة عالمية لأسباب تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، زيادة معدلات الفقر و مسؤوليات المنزل وعمالة الأطفال والزواج المبكر وحمل المراهقات والأعراف الأعراف التي قد تمنع الفتيات من العودة إلى المدرسة وبالمثل ، ارى مبادرة التعليم "التعليم لا يمكنه أن ينتظر" أن احتمال عدم التحاق الفتات الصغيرات بالمدرسة في حالات الطوارئ ومواجهتهن لعقبات وأوجه ضعف أكبر مثل العنف المنزلي /القائم على النوع الاجتماعي والمخاطر الصحية يصبح مضاعفا عندما لا تلتحقن بالمدرسة وبالنظر إلى أن ما يقرب من 207مليون فتاة تعيش

حاليا اضطرابا في مسار تعليمهن عبر 55دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي ، فإن هذه النتائج تبرز الجائحة الملحة للبلدان الأعضاء لتطوير استجابة مقتضبة على مستوى السياسات المراعية للاعتبارات المتعلقة بالجنسانية لتخفيف الآثار السلبية لكوفيد -19 على الطالبات.

وبالإضافة إلى الطلاب يعتبر الطلاب الذين ينتمون إلى فئات الأقليات العرقية اللاجئين والشباب المهاجرين والأطفال ذوي الإعاقة أكثر عرضة لتحل وطأة تأثير كوفيد -19 على قطاع التعليم. وهذا ليس بسبب كثرة أعدادهم في قطاع التعلم. ولكن ببساطة لأن الحكومات غالبا ما تتوفر على سياسات وطنية تلبي احتياجات هؤلاء الطلاب استجابة لحالات الطوارئ الوطنية. وبالنسبة للطلاب الذين ينتمون إلى المجمعات المهمشة، فإن المدارس تعتبر أماكنا لا توفر لهم التعليم فحسب، بل توفر أيضا تسهيلات أساسية مثل الواجبات اليومية والتطعيمات والمكملات الغذائية والدعم المعنوي والنفسي والاجتماعي، والتي تتعلق برفاههم وبشكل عام. وفي الواقع أفاد كل من برنامج الأغذية العالمي واليونيسف أنه بسبب خالات إغلاق المدارس المتعلقة بكوفيد-19، حُرم ما يصل إلى 370 مليون طفل من وجباتهم المدرسية، لاسيما بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تضم عدة بلدان أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي .ويشدد المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيزلي ، على ضرورة العمل بشكل فوري لمنع "تحول هذه الجائحة الصحية إلى مجاعة كارثية" لأنه "بالنسبة للملايين من الأطفال حول اعالم، الوجبة التي يتناولونها في المدرسة الوجبة الوحيدة التي يحصلون عليها طول اليوم وبدونها، يواجهون خطر المرض ويتسربون من المدرسة ويفقدون أفضل فرصة للإفلات من برثن الفقر[1]

كما أدت الجائحة الى عدة انعكاسات اجتماعية نذكر منها ايضا ما يلي

2. تفكك الروابط الاجتماعية: مما لا شك فيه أن وباء كورونا أدى إلى تفكيك الروابط الاجتماعية، فالحجر الصحي أدى إلى عزلة الفرد، حيث تم إلغاء مجموعة من المناسبات الاجتماعية كحفلات الزواج والزيادات العائلية، وحتى في حالة وفاة أحد أفراد الحي، فتقديم واجب العزاء ممنوع، اضافة إلى إلغاء المواسم والتظاهرات الثقافية والدينية، في سؤال موجه إلى المستجوبين بخصوص تأثير وباء كورونا على الروابط الاجتماعية بالمغرب

[1] منظمة التعاون الإسلامي؛ الآثار الاجتماعية والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 2020/4، ص28-32

الشكل رقم(3): تسبب وباء كورونا في تفكيك الروابط الاجتماعية

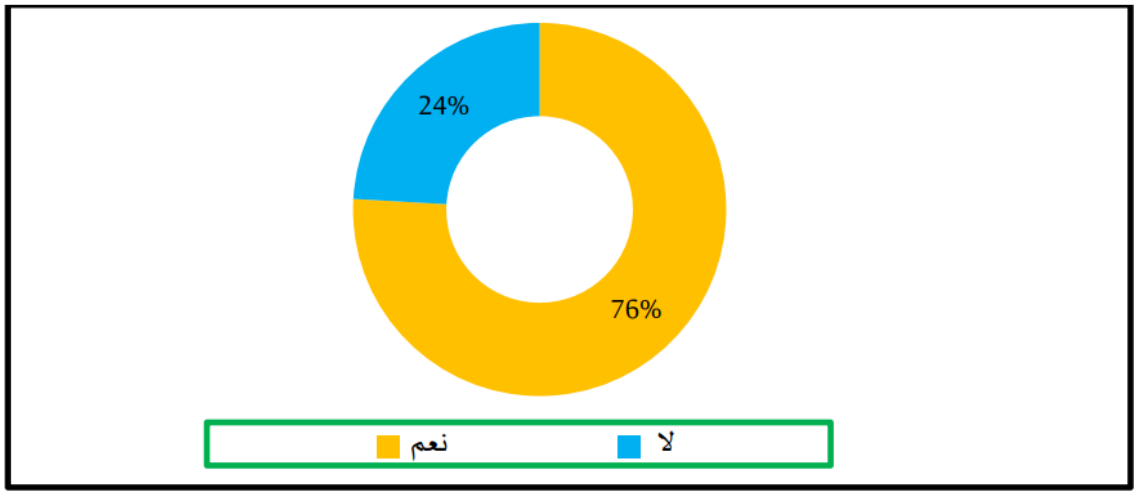

المصدر: البحث الميداني 2020

جاءت الأجوبة بنسبة زادة عن 75% يرون أن الوباء أثر على الروابط الاجتماعية حيث صرحة النسبة الباقية لم يؤثر على الروابط الاجتماعية ، بل هناك من يرى أن الوباء أدى الى بروز قيم التضامن والتكافل،

3. ظهور أمراض نفسية: سبب هذا الوباء ظهور مجموعة من الأمراض النفسية اكالتوتر والقلق والوسواس القهري والاكتئاب، وهي أمراض سيكون لها عواقب وخيمة على الصحة العامة في مرحلة ما بعد الأزمة صرحت نسبة 84 %من الفئة المستجوبة أن الوباء تسبب بأمراض نفسية

4. الشكل رقم(4): تسبب وباء كورونا في الأمراض النفسية

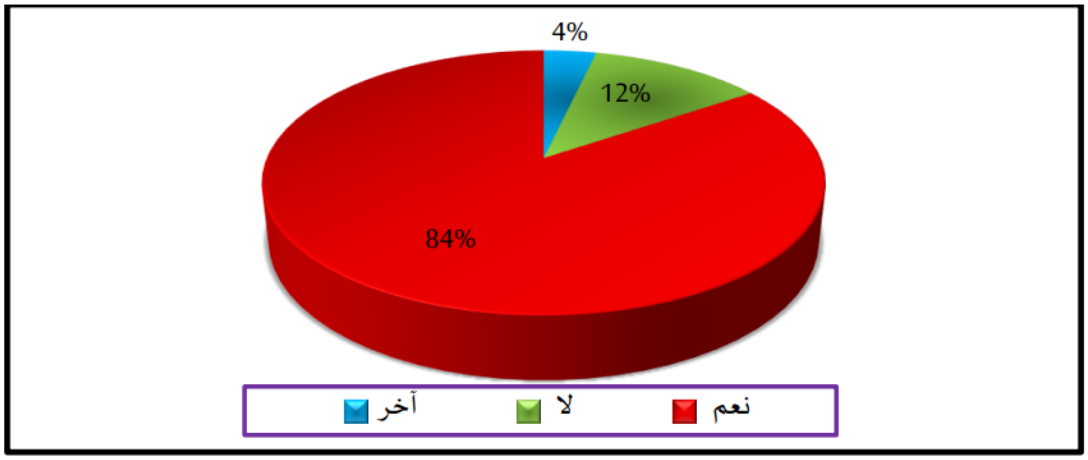

- المصدر: البحث الميداني 2020

في حين أن نسبة الباقية لا يؤثر على الصحة النفسي، ومن جهة أخرى كان الواقع خطيرا على الأسرة التي أصيب أحد أفرادها بهذا الوباء، كما كان الواقع أكبر على الأسر التي فقدت أحد أفرادها بسبب وباء كورونا فموت المعيل أم الأم يخلف آثار اجتماعية ونفسية تفرض المواكبة والتتبع والعلاج .

ومن أجل تعزيز الصحة النفسية ظل الحجر الصحي يقترح الباحثون العديد من التوجيهات والنصائح وفيما يلي أبرزها

- تقبل الحجر الصحي
- تجنب الإدمان على الأخبار الخاصة بالفيروس.
- تجنب تصديق الإشاعات
- التركيز على المعلومات الصادرة من الهيئات الرسمية
- إدارة الوقت
- تجنب الإفراط في استعمال وسائل التواصل الاجتماعي
- تنويع الأنشطة المنزلية
- تعزيز الصحة النفسية لدى الأطفال
- القيام بتمارين رياضية منزلية
- الاعتماد على نظام غذائي صحي
- تعلم مهارات جديدة

5. ظهور مشاكل أسرية بسبب الحجر الصحي: بفعل الحجر الصحي ،ظهرت العديد من المشاكل الأسرية، فالذكور غير متعودين على المكوث في البيت الشيء الذي يؤدي إلى بروز صراعات أسرية

الشكل رقم(5): تسبب وباء كورنا في مشاكل أسرية

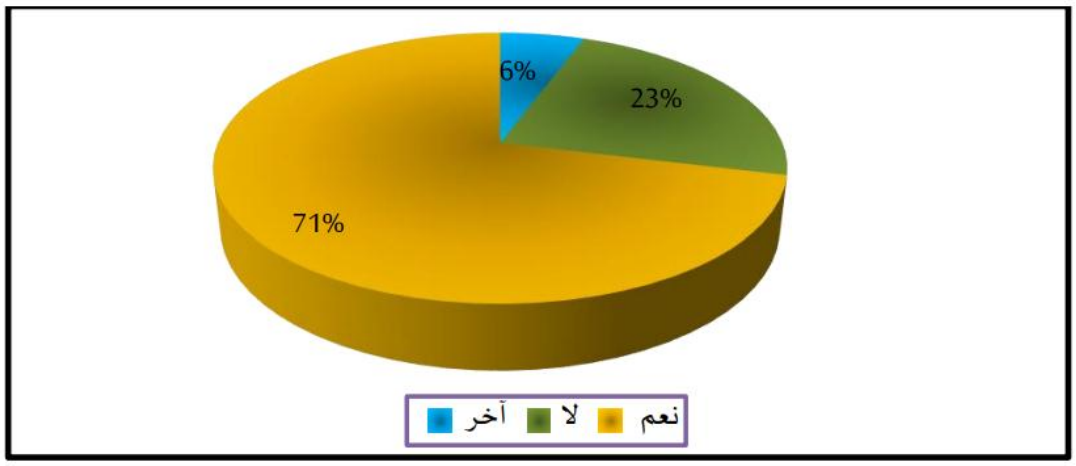

- المصدر: البحث الميداني 2020

اعتبرت نسبة 71% أن الحجر الصحي سبب مشاكل أسرية خاصة بالأسر الفقيرة التي تتوفر على عدد محدود من الغرف وكذلك على تجهيزات بسيطة في حين أن نسبة23% تعتبر أن الحجر الصحي لم يسبب أي مشاكل أسرية بالعكس أدى إلى تقارب أفراد الأسرة

6. انعكاسات اجتماعية أخرى

إضافة إلى ما سبق ،أدى وباء كورونا إلى تفشي مجموعة من الانعكاسات الاجتماعية السلبية على المجتمع

- ارتفاع نسب الفقر
- ارتفاع حدة البطالة
- اتساع الهوة بين طبقات المجتمع
- تغير العلاقات الاجتماعية
- تدني المستوى المعيشي
- تأثير المستوى التعليمي للتلاميذ والطلبة
- ارتفاع نسب الهشاشة
- ارتفاع حدة العزلة خاصة بالعالم القروي

- ارتفاع حدة المديونية لدى الأسرة[1]

المبحث الثالث: السياسات المالية المتبعة و التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بها الدول لمجابهة الازمة

اتبعت السياسة المالية عدة اليات وتدابير في مختلف الدول سنحاول ان نتعرف على مختلف التدابير الاقتصادية التي قامت بها مختلف الدول العربية ودول أوربا وباقي دول العالم

المطلب الأول: التدابير الاقتصادية التي قامت بها دول شرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول منظمة التعاون الاسلامي

أجبرت هذه الأزمة الدول على اتخاذ تدابير اقتصادية لمحاولة تقليص الأضرار الناجمة عنها حيث اختلفت كل دولة عن الأخرى في استخدام الاليات سنتطرق لكل دولة على حدا ونرى كيف تعاملت مع الجائحة اقتصاديا.

الجزائر :

قام بنك الجزائر بخفض سعر الفائدة من 3.25% وخفض الحد الادنى لنسبة احتياطي البنوك من 8 %الى 6 %الى جانب تخفيف نسب ابقاء الديون والسيولة .تم منح البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية للعملاء حتى عندما تم تأجيل القروض الحالية أو إعادة جدولتها .تم تمديد المواعيد النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات والاستهلاك والأفراد (باستثناء الشركات الكبيرة)وتم تعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة وتشمل خطة الانعاش التي تم الكشف عنها في اغسطس 20 مليار دولار كمخصصات للجزائريين الّذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة وتحويلات بقيمة 11.5 مليار دولار للأسر الفقيرة و 16.5 مليار دولار كمكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية .

المغرب :

خفض بنك المغرب معدل سعر الفائدة الرئيسية الى 1.5.% وأوقف سداد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص ودعا المؤسسات الى الامتناع عن دفع أرباح الاسهم لعام 2019 من اجل الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الآثار المالية المترتبة للأزمة .بالإضافة الى ذلك تم منح قروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة وكذلك ضمانات سيادية

[1] زهير النامي، وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية، العدد2،جوان 2020،ص160-163

على القروض للشركات .لدعم الشركات والأسر المتضررة من الجائحة. تم إنشاء صندوق خاص تقدر قيمته بنحو 3%من الناتج المحلي الإجمالي بتمويل من الحكومة ومساهمات طوعية من كل من القطاع العام والشركات والأفراد .وتشمل التدابير تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وضريبة الدخل وبدل شهري للعمال المنتسبين الى نظام الضمان الاجتماعي الوطني الذين أصبحوا عاطلين مؤقتا عن العمل خلال الأزمة والتحويلات النقدية الهادفة للأسر في القطاع الغير رسمي .تتوقع البنوك المركزية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3% في عام 2020.

المغرب هو أول بلد يعتمد على جميع الموارد المتاحة بموجب ترتيب خط الاحتياط والسيولة الحالي (BLL)من صندوق النقد الدولي من 3 % من الناتج المحلي الإجمالي .في نهاية اغسطس أصدر بنك الاستثمار الاوروبي 100 مليون دولار كتمويل طارئ لدعم خطة استجابة الحكومة المغربية .وهي الدفعة الاولى من حزمة التمويل الاجمالية البالغة 200 مليون يورو .

تونس :

خفض بنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسية وأصدر تعليمات للبنوك بتأجيل سداد جميع القروض كما اعلنت الحكومة عن انشاء صناديق استثمارية وضمانات سيادية على الانتماءات الجديدة .تتضمن خطة الطوارئ التونسية البالغة 3.5 مليار دينار تونسي حوالي 2.2%من الناتج المحلي الاجمالي .تأجيل المساهمة الاجتماعية وبعض مدفوعات الضرائب والتحويلات النقدية والإمداد المجاني بالكهرباء والمياه الجارية لمدة شهرين للأسر المنخفضة الدخل والضعيفة (بما في ذلك الأشخاص المعوقون والمشردون والمتقاعدون الذين يتلقون معاشا تقاعديا اقل من حد معين والعاطلين عن العمل) وإسكان المشردين وإنشاء صندوق دعم بقيمة 300 مليون دينار تونسي 1.3(مليون دينار امريكي) للشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من تدابير تسهيل السيولة للشركات للحد من التسريح:

تنص خطة الانعاش الاقتصادي التي تم الكشف عنها في يوليو على استمرار عدد من هذه الاجراءات ،خاصة فيما يتعلق بالبطالة الفنية والقروض التي تتضمنها الدولة فضلا عن انشاء صندوق لدعم اعادة تحويل الاعمال .تم إنشاء وحدة مراقبة ودعم لمتابعة الشركات المتضررة بشدة من أزمة فيروس كورونا .تعمل هذه الوحدة على الحفاظ على الوظائف وحماية حقوق الموظفين .كما ان لديها مهمة مراقبة تنفيذ التدابير المتخذة وتتألف من ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي التونسي ومنظمة ارباب العمل (UTAP)واتحاد العمال (UGTT)والنقابة المهنية للبنوك والمؤسسات المالية واتحاد المزارعين والصيادين (UTAP)يظل المجال مفتوحا للإدارات والمنظمات الحكومية الأخرى إذا لزم الأمر .

كما استفادت تونس من تبرع الاتحاد الأوروبي بقيمة 800 مليون دينار تونسي (276.5) مليون دولار امريكي لمكافحة الأزمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية .كما قدمت ايطاليا قرضا بقيمة 50 مليون يورو للبنك المركزي التونسي لدعم الشركات التونسية وتخيف الاثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة.[1]

الشرق الأوسط

مصر:

خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة الى ادنى مستوياته التاريخية ونفذ عدد من مبادرات الاقراض التفضيلية ومنخفضة الفائدة وضمانات القروض التي تستهدف القطاعات الأكثر تضرر كما تم اطلاق 3 مليارات جنيه لقروض بضمانات الدولة لقطاع السياحة .

تم تنفيذ تحفيز تصل الى 1.2 %من الناتج المحلي الإجمالي ،بما في ذلك تدابير مهمة لدعم الأسر الأكثر ضعفا .تمت زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة 14 %وتم توسيع برامج المساعدة الاجتماعية تصل الى 60 الف اسرة إضافية والوجهة لما يقرب من 1.6 مليون عامل غير رسمي .بالإضافة الى ذلك يقوم صندوق العمل في حالات الطوارئ بصرف إعانات طارئة للعاملين في قطاع السياحة كما تم اتخاذ تدابير لدعم الشركات في القطاعات الرئيسية ،بما في ذلك خفض تكاليف الطاقة والإعفاءات الضريبية على وجه الخصوص ،تم تخصيص 50 مليار جنيه من حزمة التحفيز البالغة 100 مليار جنيه لقطاع السياحة.

في اطار حزمة مالية جديدة ،وافق صندوق النقد الدولي في مايو على تمويل طارئ بقيمة 5.2 مليار دولار لدعم جهود الحكومة المصرية لمواجهة آثار الاقتصادية للازمة .

ايران:

أصدر البنك المركزي الايراني تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض .كما أجلت السلطات الإيرانية مدفوعات التأمين الصحي والضرائب والمرافق لمدة ثلاثة أشهر لتخفيف الضغط الاقتصادي على الاسر. كما قدمت الحكومة مدفوعات نقدية لأفقر ثلاثة ملايين ايراني وقروضا مدعومة بفائدة منخفضة لأربعة ملايين اسرة .كان جزء من هذا التمويل من خلال اكبر طرح عام اولي في ايران حيث باعت الحكومة حصصها المتبقية في 18 شركة .

[1] الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، أكتوبر 2020 ص www.oecd.org38

أعلن البنك المركزي الايراني عن دعم 50 مليون دولار امريكي ،بينما اعلن البنك الاسلامي للتنمية عن قرض بقيمة 130 مليون يورو .

العراق:

خفض البنك المركزي العراقي متطلباته من الاحتياطي وأعلن عن تجميد سداد الفوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .بالإضافة الى ذلك ،تم تنفيذ برنامج التحويلات النقدية بتكلفة إجمالية قدرها 300 مليار دينار عراقي (254 مليون دولار امريكي)تستهدف عائلات موظفي القطاع الخاص الذين لم يتلقوا رواتب او مزايا من الحكومة خلال الجائحة .

الأردن:

البنك المركزي الأردني يضخ 805 مليون دولار الى الاقتصاد من خلال خفض الاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية وسمح للبنوك بتأجيل سداد القروض في القطاعات المتأثرة ووسع تغطية الضمانات على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك التسهيلات الائتمانية الجديدة لقطاع السياحة .

كما نفذت الحكومة عددا من اجراءات الإعفاء الضريبي والمساهمة الاجتماعية ،فضلا عن الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف الأسر الأكثر ضعفا .وعلى وجه الخصوص ،تم توسيع تغطية تأمين الشيخوخة وتقديم المساعدة العينية والمادية لكبار السن والمرضى وتم وضع برنامج تحويل نقدي مؤقت للعاطلين والعاملين لحسابهم الخاص .تم تنفيذ تدابير محددة في يونيو لدعم قطاع السياحة.

كما وافق صندوق النقد الدولي في مايو على مساعدة مالية طارئة بقيمة 400 مليون دولار امريكي في اطار اداة التمويل السريع لدعم جهود الاردن في مكافحة الجائحة .

لبنان :

ان الازمة الاقتصادية الحادة التي كانت تمر بها البلاد قبل تفشي المرض والتي انعكست في عدم المقدرة عن سداد الديون بالعملة الأجنبية بقيمة 1.2 مليار دولار امريكي والتي تم الاعلان عنها في مارس ،قد انتقلت بشكل كبير مجالها امام الحلول المالية والنقدية الجديدة .بسبب ازمة السيولة فإن البنوك لديها حد كبير وصول محدود للنقد من قبل المودعين .في هذا السياق ،سمح مصرف لبنان للمؤسسات المصرفية بتقديم قروض استثنائية لمدة خمس سنوات بدون فوائد .

ومع ذلك اعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات لدعم الشركات والأسر ،بما في ذلك تعليق الايداع ودفع جميع الضرائب وإطلاق حزمة تحفيز بقيمة 797 مليون دولار امريكي تهدف الى دعم العمال اليوميين في القطاع العام وموظفي الرعاية الصحية والمزارعين والقروض المدعومة للشركات الغيرة والمتوسطة .كما تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذ خطة لتوزيع المساعدات النقدية على الاسر الاشد فقرا .تمت الموافقة رسميا على خطة إنقاذ اقتصادية من قبل البرلمان في أبريل واستخدمت لتقديم طلب للحصول على مساعدة بقيمة 10 دولار امريكي من صندوق النقد الدولي والتي لم تتم الموافقة عليه بعد .

السلطة الفلسطيني:

اعطت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات للبنوك بتأجيل مدفوعات القروض لمدة 4 أشهر –6 أشهر لقطاع السياحة والضيافة لجميع الشريكات والأفراد بالإضافة الى ذلك ،اطلقت سلطة النقد الفلسطينية صندوقا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 300 مليون دولار امريكي لتقديم قروض ميسرة للشريكات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من هذه الازمة .

الامارات العربية المتحدة:

خفض البنك المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة سعر الفائدة الرئيسية مرتين منذ بداية الازمة وكشف عن حزمة تحفيز بقيمة 252 مليار درهم (27.2)مليار دولار امريكي لتسهيل اقراض البنوك للاقتصاد .ويشمل ذلك السماح بتأجيل سداد القروض وخفض متطلبات احتياطي البنوك وتقديم قروض مضمونة بسعر فائدة صفري للبنوك لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة .

اعلنت حكومة الامارات العربية المتحدة عن مبلغ إجمالي قدره 26.5 مليار درهم اماراتي في مختلف الاجراءات المالية للتخفيف من آثار الازمة ودعم استمرارية الاعمال .تهدف الاجراءات الى خفض تكلفة ممارسة الاعمال التجارية ،وتحديد عن طريق خفض رسوم العمل والرسوم الاخرى لوزارة الاقتصاد ووقف لتحصيل الغرامات الادارية وتمديد الموعد النهائي لدفع الضرائب وخفض تصاريح العمل ورسوم الخدمات الاخرى للشريكات .

على المستوى المحلي ،أدخلت حكومات العديد من الامارات تدابير المساعدة المالية والتي اتخذت بشكل عام على هيئة رسوم جمركية مخفضة او ملغاة ورسوم البلدية وفواتير الخدامات العامة.

البحرين:

رفع مصرف البحرين المركزي سقف تسهيلات قروضه الى 3.7 مليار دينار بحريني (4.2%)من الناتج المحلي الاجمالي تتضمن العديد من المبادرات التي تستهدف الاسر والشركات :دفع الاجور ودفع فواتير الخدمات والإعفاء من دفع الرسوم المختلفة البلدية وتصريح العمل والإيجار ،...الخ. للشركات المتضررة مع تدابير محددة تستهدف قطاع السياحة ،ومضاعفة صندوق دعم السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة وإعادة توجيه برامج مساعدة القروض لدعم الشركات المتضررة بشدة من الازمة .بالإضافة الى ذلك تم الاعلان عن زيادة قدرها 5.5 مليون دينار بحريني للمنافع الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض .

الكويت

اتخذ بنك الكويت المركزي عددا من الاجراءات لتخفيف من تأثير تفشي المرض على النمو الاقتصادي للبلاد ،بما في دلك خفض سعر الفائدة الرئيسية وإصدار تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض للعملاء المتأثرين بالأزمة .كما تم الكشف عن حزمة تحفيز لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية والتي تشمل خفض متطلبات كفاية رأس المال وتوفيره 5 مليارات دينار كويتي (16.5)مليار دولار امريكي للإقراض الاضافي من البنوك المحلية .

أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة 500 مليون دينار للتخفيف من الآثار الاقتصادية للازمة ،بما في ذلك تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وإلغاء الرسوم الحكومية على قطاعات معينة وتقديم اعانات بطالة كاملة للمواطنين الكويتيين وتقديم قروض طويلة الاجل للشريكات الصغيرة والمتوسطة .

دولة قطر:

خفض مصرف قطر المركزي سعر الفائدة الرئيسية ،بينما اعلن بنك قطر للتنمية انه سيؤجل سداد القروض لمدة 6 أشهر .

اعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة 75 مليار ريال قطري اي 20.6 مليار دولار امريكي تهدف الى دعم القطاع الخاص في مواجهة الازمة .وتشمل التدابير الرئيسية اعفاءات من فواتير الخدمات العامة وكذلك الرسوم الجمركية على الاغذية والسلع الطيبة لمدة ستة اشهر للقطاعات التي تضررت بشدة من الازمة .حرصت وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية على حصول جميع الموظفين المعزولين .بما فيهم الوافدون والعمال الوافدون على رواتبهم كاملة ،تم تخصيص مبلغ 3 مليارات ريال قطري اس ما يعادل 820 مليون دولار امريكي لدعم الشريكات في دفع رواتب موظفيها ،بموجب برنامج يديره بنك قطر للتنمية.

سلطنة عمان:

كشف البنك المركزي العماني عن حزمة شاملة بقيمة 8 مليارات ريال عماني ما يساوي 20.78 مليار دولار امريكي في شكل سيولة اضافية للبنك لتسهيل الاقراض للقطاعات التي تضررت بشدة من التداعيات الاقتصادية بما في ذلك خفض الاحتياطيات الوقائية لراس المال بنسبة 50%وزيادة الاقراض /نسبة التمويل بنسبة 50%وخفض سعر الفائدة الرئيسية.

كما نفذت الحكومة ايضا عددا من الاجراءات الاعفاء الضريبي للشريكات بما في ذلك تأجيل مدفوعات الضرائب لمدة 3 أشهر وإدخال آليات دفع ضريبة مرنة والإعفاء من العديد من الضرائب والرسوم للشريكات في القطاعات الاكثر تضررا .تشمل تدابير الإغاثة الإضافية المطبقة لشركات القطاع الخاص إمكانية قيام الشركات بالتفاوض بشان تخفيض الأجور مقابل ساعات عمل مخفضة اعارة الموظفين والإذن بإنهاء عقود العمال الوافدين بشرط إعادتهم الى الوطن كما تم ادخال تدابير اجتماعية لتقديم الدعم النقدي والعيني للأسر ذات الدخل المنخفض والمتضررة من اغلاق المحلات بحقيبة بقاله اسبوعية بالإضافة الى السلع الأساسية.[1]

دول منظمة التعاون الإسلامي

1- اجراءات السياسة العامة على المستوى الاقتصادي "

يمكن تعريف المرونة الاقتصادية بانها قدرة الاقتصاد على تحقيق الانتعاش بالنظر الى حجم الصدمة في هذه الحالة كوفيد-19 وبالتالي يتم تحديد درجة مرونة اقتصاد معين بسرعة عملية الانتعاش والوقت الذي تعود فيه الانشطة الاقتصادية بأكملها الى مستواها ما قبل الصدمة .ونظرا لتأثر بلدان منظمة التعاون الاسلامي بدرجات ومستويات شدة متفاوتة من جائحة كوفيد-19 ،فان الوقت اللازم لبلوغ مستوى الانشطة الاقتصادية ما قبل الصدمة يختلف .ومع ذلك نفذ صناع السياسات في دول المنظمة بالاعتماد على مواردهم المالية المتاحة °الاحتياطي المالي الزائد ،مخزون صناديق الثروة السيادية وما الى ذلك °.هياكلها الاقتصادية مثل °مصدري النفط ومستورديه ،الاعتماد على التحويلات والسياحة °وقدراته المؤسسية مثل أنظمة مركزية للدفع عبر الانترنت باستخدام الحكومة الالكترونية ،وتطبيقات الجمارك الالكترونية وما الى ذلك مجموعة من السياسات الاقتصادية للحد من الخسائر المباشرة على سبيل المثال فقدان الدخل والناتج والخسائر غير مباشرة انخفاض الثقة الاقتصادية للأسر المعيشية وزيادة درجات المخاطر القطرية وما الى ذلك ..،بسبب الجائحة وتقليص المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق الانتعاش الكامل للأنشطة الاقتصادية ،ويعرض هذا القسم الفرعي نظرة عامة على استجابات الدول الاعضاء ، في منظمة التعاون الاسلامي على مستوى السياسات الاقتصادية .

[1] الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، أكتوبر 2020 ص39-

اندونيسيا

أعلنت الحكومة الاندونيسية عن عدد من التدابير المالية لدعم القطاعات المتضررة بشكل كبير جراء تفشي جائحة كورونا .وفي هذا الصدد أعلنت بتاريخ 25 فبراير 2020 عن تخصيص حزمة بقيمة 725 مليون دولار امريكي تتضمن حوافز مالية لدعم قطاعات السياحة والخطوط الجوية والعقارات ،بالإضافة الى اجراءات تهم الاعانات والاقتطاعات الضريبية .الى جانب اجراءات السياسة العامة التقليدية على المستوى الكلي للاقتصاد تهدف السياسات الاقتصادية في اندونيسيا الى ضمان عدم اغفال اي احد خلال فترة تفشي جائحة كورونا والتعافي على وجه السرعة عن طريق تقديم الدعم اللازم لجميع الجهات الفاعلة ،وذلك من خلال اجراءات من قبيل التخفيض من الضريبة على القيمة المضافة واطلاق برامج مخصصة ،وبرامج للمساعدة المتخصصة لصالح الاسر المعيشية المعوزة والهشة وللمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

بوركينا فاسو:

اجرت بوركينا فاسو مراجعة لميزانية 2020 بهدف التمكن من التغلب على التبعات الاجتماعية والاقتصادية لتفشي جائحة كوفيد-19 ،وهذا ما تطلب تعبئة ما يناهز 394 مليار فرنك غرب افريقي 4.5%من الناتج المحلي الاجمالي .ومن العناصر المهمة للغاية في خطة الاستجابة الاقتصادية في بوركينا فاصو احداث صندوق للانتعاش الاقتصادي تبلغ قيمته 100 مليار فرنك تستفيد منه الشركات ، وأيضا احداث صندوق للتضامن بقيمة 5 مليار فرنك يستهدف العاملين في قطاع الغير رسمي بما في ذلك المرأة .وتشمل خطة الاستجابة المعتمدة في بوركينا فاسو عددا من التدابير والاجراءات الرامية الى دعم القطاعات التي طالها الضرر بمستويات حادة مثل قطاع السياحة ،فضلا عن عدد من التدابير التي تروم استفادة جميع الاشخاص والأعمال التجارية المتضررة من الازمة من المساعدة .فقد علقت الخطة ، على سبيل المثال لا للحصر العمل بفرض رسوم حكومية متعلقة بالإيجار في القطاع الغير الرسمي ،وتفدم دعما ماليا للفئات الاجتماعية الهشة على مستوى سداد فواتير الماء والكهرباء.

ايران:

أعلنت الحكومة الايرانية عن حزمة اقتصادية تمثل 10% من الناتج المحلي الاجمالي لا ايران ، وذلك بهدف التقليص من حدة التبعات المالية والاقتصادية التي طالت المنظومة الاقتصادية في البلد جراء انتشار الفيروس .ومن ابرز الاجراءات التي تتضمنها هذه الحزمة إرجاء دفع الضرائب المستحقة للحكومة لمدة ثلاثة أشهر ، وتقديم قروض مدعمة للمشاريع التجارية والأسر المعيشية الهشة المتضررة ،وتحويل مساعدات نقدية للأسر المعوزة والعاطلين عن العمل .ومن خلال هذه التدابير ، ترمي الحزمة

الاقتصادية الة شمول كل شرائح المجتمع والجهات الفاعلة فيه دون اثناء بما في ذلك المشاريع التجارية والفقراء والعاطلين عن العمل .

ماليزيا:

ان ابرز ما يميز حزمة الاستجابة الاقتصادية في ماليزيا هو تركيزها بشكل كبير على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وفي هذا الصدد ، شرعت البنوك في تقديم تسهيلات جديدة على مستوى التمويل بمعدل فائدة منخفض لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة .كما ان ما يناهز 40% من حزمة الحوافز الحكومية موجهة لهاذه المشاريع ،ومن الاجراءات كذلك اعتماد خطة معززة لدعم الاجور لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة. فقد تم تخصيص مرفق لتخفيف الاعباء بقيمة 500 مليون دولار امريكي في شكل اموال مضمونة للمساعدة في قضاء على المشاكل المتعلقة بتدفق النقد على المدى القصير التي توجهها المشاريع الصغيرة .

نيجيريا:

أطلقت حكومة نيجيريا حزمة حوافز مالية تمثلت في صندوق مخصص للاستجابة لجائحة كوفيد-19 بلغت قيمته 1.4 مليار دولار امريكي ،وتستهدف الصندوق ثلاث عناصر أساسية 'دعم مرافق العناية الصحية، وتخفيف الاعباء على دافعي الضرائب ، وتحفيز ارباب العمل على استبقاء العمال وتوظيفهم خلال فترة النكوص الاقتصادي .كما خفضت الحكومة اسعار الوقود الخاضعة للتنظيم للتقليص من حدة الضغط الاقتصادي الناجم عن تفشي الجائحة .كما أحدث مصرف نيجريا المركزي صندوقا بقيمة 139 مليون دولار امريكي للتسهيلات الائتمانية يستهدف الاسر المعيشية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتخيف من حدة التبيعات الاقتصادية للانتشار جائحة كوفيد-19 .

المملكة العربية السعودية :

أولت المملكة العربية السعودية من خلال سياستها الاقتصادية في خضم جائحة كوفيد-19 عناية فائقة لمسألة حماية مناصب شغل المواطنين وضمان استمرار المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مزاولة عملها .فبتاريخ 14 مارس 2020 أعلنت المملكة عن حزمة حوافز تتضمن بندا بقيمة 13.3 مليار دولار امريكي مخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .وتعهدت الحكومة بتقديم الدعم للشركات التي تواجه صعوبات على مستوى دفع اجور الموظفين .وبموجب ذلك بوسع الشركات التقدم بالطلب للحصول على تعويض شهري عن كل موظف يصل الى نسبة 60 %من الراتب لمدة 3 أشهر. وتشير التقديرات الى ان ما يقارب 1.2 مليون مواطن سعودي مؤهلون للاستفادة من هذا الدعم .وباحتساب اسر افراد هؤلاء العمال ، من

المتوقع ان يكون لخطة الدعم اثر ايجابي مباشر على حياة الملايين من الافراد في المملكة العربية السعودية .وبالإضافة الى ذلك ، ستتأثر تكاليف تشغيل الشريكات بصورة اقل حدة ، وهو ما قد يمهد الطريق امام التعافي السريع للأنشطة الاقتصادية بمجرد تخفيف تدابير احتواء الوضع المتعلق بالجائحة .

السنغال:

أطلقت الحكومة السنغالية حزمة للدعم الاقتصادي سعيا منها للتغلب على التبعات الناجمة عن تفشي كوفيد-19 ،وتشمل الحزمة على بعض العناصر الرئيسية مثل تقديم المعونات الغذائية العاجلة والامداد الطبية الأساسية ، وتعليق اداء الفقراء للفواتير المتعلقة بالمرافق العامة ،وارجاء سداد المستحقات الضريبية .كما احدثت وزارة التجارة السنغالية منصة للتجارة الالكترونية تتيح الولوج بكل سهولة الة المواقع الالكترونية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتبع السلع الاساسية ،وتلعب هذه المنصة دور العنصر الميسر لتوزيع المنتجات الغذائية بالنظافة العامة والصحة الضرورية ، والجامع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اطار واحد .كما انها تشجع المشاريع التي تعتمد اساليب تقليدية على الانتقال الى العمل عن طريق شبكة الانترنت.

تركيا :

أطلقت تركيا بتاريخ 18 مارس 2020 حزمة حوافز شاملة 21 بند وبلغت قيمتها 15.3 مليار دولار امريكي ،وذلك لتجاوز الصدمة الاقتصادية المترتبة عن تفشي جائحة كوفيد-19 .وتضمنت الحزمة مجموعة مهمة من التدابير مثل تأجيل سداد الشريكات لما عليها من قروض ،وقروض جديدة لصالح الشريكات لتمويل رأس المال العامل ، والتخفيض من الضريبة على القيمة المضافة على الرحلات المحلية الجوية من 18 % الى 1 % فقط لمدة ثلاثة اشهر .وشملت الحزمة كذلك تقديم الدعم للعاملين لقاء اجر من خلال الدعم المتعلق بالحد الادنى للأجور وبدلات الاعمال الصغيرة. كما أطلقت الحكومة التركية بتاريخ 31 مارس 2020 حملة شعبية لجمع التبرعات لدعم المتضررين من الجائحة .ومن بين اهداف الحملة إذكاء الوعي بخصوص تداعيات كوفيد-19 ، وخلق موارد مالية عامة إضافية لدعم مدفوعات شبكة الامان للمتضررين من الجائحة واحداث الية مركزية موثوقة بالنسبة للجهات الراغبة في التبرع .

والأمثلة الواردة أعلاه ماهي الا ملخص جد مقتضب لبعض الاجراءات المعتمدة في بعض بلدان منظمة التعاون الاسلامي ،وجدير بالذكر ان بعض البلدان الاخرى الاعضاء في المنظمة بدورها قد حددت مجموعة من السياسات والتدابير الاقتصادية للتخفيف من حدة التبيعات المترتبة عن تفشي الجائحة على اقتصاداتها ولتقديم الدعم اللازم للفاعليين الاقتصاديين والمواطنين

المتضررين عموما .وما تكشف عنه هذه الامثلة والتجارب هو ان بلدان المنظمة قد اتخذت قرارات استباقية بخصوص تفشي الجائحة وذلك من خلال تصميمها لخطط استجابة متنوعة على صعيد السياسات الاقتصادية حسب تنوع الظروف والإمكانيات ، والهدف واحد "التصدي لداعيات أزمة كوفيد-19 " ومن شأنها ان تشكل مصدر إلهام بالنسبة لصناع السياسات وبالتالي قد تحفز لديهم حس العمل على نقل المعارف والخبرات في إطار التعاون فيما بين بلدان منظمة التعاون الاسلامي.[1]

المطلب الثاني :حيز السياسات المتبعة على صعيد السياسة المالية لمختلف دول العالم:

قامت دول العالم خصوصا المتقدمة او حديثة التطور هي بدورها إلى التعامل مع هذه الأزمة من خلال السياسة المالية وقامت بعدة خطوات لمجابهة الأزمة لكون السياسة المالية معروفة بقدرتها على مجابهة الأزمات.

1. استجابة الحكومة الامريكية من خلال السياسات المالية :

سارعت الحكومة الأمريكية لاتخاذ إجراءات مالية لدعم الاقتصاد في ضل انتشار الجائحة منذ الوهلة الأولى لظهور الحالات المصابة في فيروس كورونا ، وكانت هذه الاستجابة أسرع وأكبر من الاستجابة خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وازمة الكساد الكبير .

وفي ضل هذا وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على حزمة مالية بقيمة 2.2 تريليون دولار أمريكي وهي الأضخم في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لدعم الأفراد والأسر والشركات وتقدر قمة الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي 659 مليار دولار لمساعداتها على دفع رواتب العمال وتجنب الإفلاس .

إن هذا التأثير السلبي للجائحة قد ضرب أعماق الاقتصاد الأمريكي فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 32.08 % وهو أعلى انخفاض له منذ 1947 ، وبلغ عدد الأفراد العاطلين عن العمل والمهددين بخسارة الوظيفة حوالي 40 مليون أمريكي.

2. البرامج الحكومية للمملكة المتحدة من خلال السياسات المالية

2.1. برنامج التسهيلات التمويلية للشركات : Covid Corporate finicing facility

[1] منظمة التعاون الإسلامي، مرجع سبق ذكره، 62-65

يقدم هذا البرنامج)**CCFF**(قروض منخفضة الفائدة لدعم الشركات الكبرى غير المالية والشركات المتعددة الجنسيات التي تقع شراكاتها الأم في بريطانيا ومساعدتها على سد تدفقاتها النقدية ويعمل بنك إنجلترا (BEO) لتنفيذ هذا المخطط لتوفير السيولة من خلال شراء ديون قصيرة الأجل في شكل أوراق تجارية .[1]

2.2. برنامج توقف الأعمال الكبيرة وبرنامج توقف الأعمال التجارية CBILS – CLBILS

أعلنت الحكومة عن هذا البرنامج لمنح قروض للشركات التي لم يكن لها خيار تسهيل CCFF والتي لم تكن مؤهلة للاستفادة من . بحيث يعمل بنك الأعمال البريطاني BBB على تنفيذ المخطط وتصل قيمة القروض إلى 5 مليون جنيه إسترليني لمدة 6 سنوات وتقوم الحكومة بدفع نسبة الفائدة في 12 شهر الاولى أما بالنسبة للأعمال التجارية ففي حالة فشلها ستتدفع الحكومة 80 بالمئة من القروض المستحق وذلك لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإقراض

2.2.1. برنامج Bounce Bank loan Schème

ويشمل هذا البرنامج منح قروض مضمونة 100% بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 سنوات بحيث يكون المبلغ الاقصى للقرض لا يتجاوز 50000 جينيه استرليني .

2.2.2. برنامج الاحتفاظ بالوظائف

قدمت الحكومة مخططا للاحتفاظ بالوظائف في مارس 2020 ودعم العال الذين تم تسريحهم او الذين وصلت اجازتهم الى 5 اشهر بحيث تقوم الحكومة بدفع 80 %من تكاليف اجور العمال للشريكات بحد اقصى 2500جنيه استرليني وقد تم تمديد هذا المخطط الى مرحلة ثانية وقد تتقلص النسبة الى 70 % الى غاية اكتوبر من العام ،قدر مكتب الميزانية الفيديرالية ان المخطط سيكلف صافي 56 مليار جنيه استرليني (مطروحا منه الاموال التي تتلقاها الحكومة على الفور في شكل ضرائب) حتى النهاية المقررة للخطة في اكتوبر .[2]

2.2.3. تأجيل دفع الضرائب :

استجابت بريطانيا الى التأثيرات التي سببتها جائحة كوفيد 19 بمجموعة من التخفيضات الضريبية بحيث قدر مكتب الميزانية البريطاني ان حجم التخفيضات بلغ 5مليارجنيه استرليني وشملت اهم التخفيضات التالية:

[1] بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره، ص100

[2] بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره ص101

*تم تأجيل المدفوعات الضريبية للقيمة المضافة التي من المقرر تحصيلها في مارس 2020 والتي تقدر ب30 مليار جنيه استرليني مما يمنح الشركات وقت اضافيا لدفع مستحقاتها من الضرائب .

*قد تكون الشركات والعاملين لحسابهم الخاص الذين يعانون من ضائقة مالية مؤهلين أيضا للحصول على الدعم من خلال برنامج Hamacs time to Playوهذا يعطي دافع الضرائب الذين يكافحون لفترة اطول لدفع فواتير الضرائب.

قام بنك انجلترا هذا البرنامج لتقديم تسهيلات تمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من مواصلة نشاطها وسد أعبائها وكذلك للتخفيف من الضغوط الممارسة على فعالية السياسة النقدية في ضل هذه الازمة ،ويسمح هذا التمويل لمدة اربع سنوات بسعر الفائدة 0.1% وهو المعدل الاساسي لبنك انجلترا.

3. استجابة الحكومة الصينية وبنك الصين الشعبي :

3.1. حزم الانقاض الصينية

أقرت الحكومة الصينية عن الاستجابة لتأثير انتشار فيروس كوفيد 19 عن تقديم حزم مالية لدعم الاقتصاد الوطني بملغ 4.6 ترليون يوان بنسبة 4.5 % من اجمالي الناتج المحلي بحيث قامت الحكومة الصينية بتخفيضات كبيرة حوالي 123.9 مليار يوان من مساهمات ارباب العمل في ثلاثة انواع من التأمين الاجتماعي /المعاشات التقاعدية ،البطالة ،التأمين ضد حوادث العمل في فبراير 2020-، وقررت ايضا عملية تخفيض اخرى بقيمة 500 مليار يوان الى غاية جوان وفق لوزارة الموارد البشرية والضمان الاجتماعي الصينية ان الحكومة الصينية قد اعادت مبلغ بقيمة 22.2 مليار يوان من مساهمات ارباب العمل في التأمين ضد البطالة الى 1.46 مليون شركة صينية وقد قدمت مزايا ل 49.15 مليون عامل كإعانة اجتماعية في ضل الازمة ،وتمثل الدعم المالي من طرف الحكومة الصينية ايضا بالنسبة للشريكات الصغيرة والمتوسطة وخاصة قطاع الخدمات الذي ضرر فيه الشركات بشكل كبير ونالت الحصة الاكبر من الحزم المالية التحفيزية للتخفيف من زيادة معدلات البطالة وفقدان العال لوظائفهم.

3.2.تخفيض الضرائب :

نشرت وزارة المالية وادارة الضرائب الحكومية الصينية بيانا يقضي بتمديد الاعفاءات الضريبية بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة وشملت هاته الإعفاءات تخفيض ضريبة القيمة المضافة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تعمل

لحسابها الخاص بحيث توقعت الحكومة الصينية ان هاته الاجراءات قد تؤدي الى تخفيض تكاليف المشروعات والاعمال بمقدار 1.6 تريليون يوان صيني .[1]

المطلب الثالث: التوقعات الاقتصادية لنمو الاقتصادي بعد الأزمة

تبدو كل التوقعات تشير إلى التعافي والانتعاش للفترة القادمة مع انتهاء الوباء، وقد اختلفت هاته التوقعات بنسب جزئية خلال ما قدمه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي

الجدول رقم(1): التوقعات الاقتصادية للمنظمة الدولية نهاية 2020 وبداية 2021

	الدول النامية		الدول المتقدمة	
السنوات	2020	2021	2020	2021
توقعات صندوق النقد الدولي (شهر جوان)	%8-	%4.8	%3-	%5.9
توقعات منظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية(شهر جوان)	- %7.5	%2.2	%6.1-	%3.2
توقعات البنك الدولي لشهر (لشهر جوان)	%7-	%3.9	%2.5-	%4.6

المصدر: مجلة اقتصاد المال والأعمال العدد 2 لشهر اوت سنة2021 ص105

من خلال الجدول نلاحظ توقعات انخفاض معدل النمو العالمي حسب التوقعات بنسبة تتراوح بين7-%و8-% مما يعكس التراجع بسبب الوباء خلال الربع الأول والثاني ومما هو جدير بالملاحظة هو أن توقعات الانخفاض بالنسبة لدول التعاون الاقتصادي هي الأكبر منذ سنوات عديدة وتتوقع المنظمة أن الأثر الذي احدثته الموجة الأولى من الوباء تكون له تداعيات طويلة المدى ما يؤدي الى تباطؤ النمو الاقتصادي سنة 2021بالنسبة للدول المتقدمة(3.2% مقارنة بتوقعات صندوق النقد والبنك العالمي، ،أشار صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الانهيار الكبير هو الأسوأ وأن العالم سيشهد أكبر ركود له منذ أزمة الكساد الكبير 1929 في حين أرجع البنك الدولي أن التأثير الاقتصادي للركود العالمي سيقع بشكل كبير على الدول

[1] بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد، مرجع سبق ذكره،ص103

النامية ودول الأسواق الناشئة التي تعتمد على التاجرة العالمية والسياحة والتحويلات من الخارج، هذا التراجع سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل ووقوع الملايين من الموظفين في براثن الفقير.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التوقعات المتفائلة بشأن الانتعاش والتعافي الاقتصادي على أثر التوقعات المؤسسات الدولية من الممكن أن لا تتحقق خاصة في ضل عدم الثقة وحالة عدم اليقين الاقتصادي من جهة وعدم وجود حل طبي يزيل المخاوف بشأن المسارات المستقبلي التي تؤول اليها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية رغم التعافي الطفيف والانتعاش الجزئي للأسواق المالية وعودة الأنشطة الصناعية جراء تخفيف الدول من اجراءات الاغلاق والتباعد الاجتماعي لكن ظهور موجة ثانية أو ثالثة من انتشار الوباء قد تقود الاقتصاد العالمي إلى مهب ركود اقتصادي أكبر من فترات الركود السابقة[1]

[1] بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد،ص105-106

خلاصة الفصل الأول

تبرز أهمية السياسة المالية في كونها اداة لتأثير ولتدخل في النشاط الاقتصادي وذلك بهدف تحقيق اهداف المرجوة لدولة خصوصا في ضل الأزمات مثل ما تطرقنا اليها أزمة وباء كوفيد -19حيث سعت الدولة باستخدام سياساتها للحد من اثار هذه الجائحة وتقليل الأضرار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء وذلك لكون خروج السوق من هذه الأزمة بدون تدخل الدولة يعد شبه مستحيل وهنا نتطرق الى الفصل الثاني وهو الادبيات التطبيقية لسياسة المالية وأثارها في الحد من جائحة كوفد -19 في الجزائر خلال فترة 2020

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدور السياسة المالية في الحد من جائحة كوفيد-19فى الجزائر

تمهيد

سنسلط الضوء في هذا الفصل على السياسة المالية المتبعة في الجزائر ونتعرف عليها وعلى آلياتها وطريقة العمل بها لسنوات الأخيرة الفارطة وكذلك نرى تعامل الدولة الجزائرية من الناحية القانونية لمجابهة الأزمة ومحاولة مواكبتها باستخدام السياسة المالية لعدم نفع السياسة النقدية حيث كادت تصل نسب الاحتياطي القانوني إلى ما يقارب الصفر ولم تستطع الخروج من الأزمة من ما استدعى تدخل الدولة وسنلقي الضوء على القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي احدثتها الجريدة الرسمية لصالح المتضررين ولذلك قررنا تقسيم الفصل إلى المباحث التالي:

المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر

المبحث الثاني: المبحث الثاني: جائحة كورونا في الجزائر ظروف العمل والأثار الاقتصادية والاجتماعية

المبحث الثالث: آليات السياسة المالية في الجزائر للحد من أثر الجائحة.

المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر

سنتطرق في هذا المبحث إلى السياسة المالية بصفحة خاصة في الجزائر والتي تنقسم إلى نفقات عامة والايرادات العامة والموازنة العامة في الجزائر ونحلل بعض معطيات السنوات السابقة وندقق في تقسيمات كل واحدة منها

المطلب الأول : النفقات العامة في اقتصاد الجزائر

ادى التطور المستمر في النفقات العامة الى ظهور الأقسام التالية

نفقات التسيير وهي نفقات حارية

نفقات التجهيز وهي نفقات الاستثمارية

أولا: نفقات التسيير

1. تعريفها:

ويقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين و مصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب.....إلخ، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني، فهذا النوع من النفقات موجه أساس لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجه ، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة ، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير من دور الدولة المحايدة، ما دام أنها تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة ، لذا تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية

2. تقسيم نفقات التسيير:

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي

2.1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الايرادات ،ويشمل هذا النوع مايلي:

- -دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)؛
- الدين الداخلي- ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة)؛
- -الدين الخارجي

- ضمانات (من أجل القروض و الصفقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- -نفقات محسومة من الايرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

وتنقسم هي بدورها الى 3 اقسام

1. تخصيصات السلطة العمومية: وتتمثل في نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيره، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة المجلس الدستوري .....الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات
2. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتضم مرتبات العمال، المنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، نفقات التسيير، نفقات مختلفة
3. التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي و الاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:
   - التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).
   - النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)
   - النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)
   - النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)
   - اسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)
   - النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)
   - اسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...إلخ)

ثانيا: نفقات التجهيز

نفقات التجهيز هي عبارة عن تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه زيادة الناتج الوطني الإجمالي، وبالتالي زيادة ثروة البلاد، وتتمثل في نفقات البيئة التحتية(زراعة ،الري)،و الاجتماعية (المدارس، المستشفيات)، و نجدها عادة تمول عن طريق ايرادات الجباية البترولية

تقسم حسب نفقات التجهيز وفق التصنيف الوظيفي الإداري حيث أن وظائف الدولة الأساسية تظهر فيه بشكل قطاع ويذكر كل قطاع بالتفاصيل حسب قانون المالية حسب المادة 35من قانون 84-17 تقسم إلى ثلاثة أقسام

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.[1]

بعد أن تعرفنا على النفقات العامة في الجزائر سنتطرق إلى تحليلها خلال سنوات الماضية وذلك لتحليل نتائجها

تطور اجمالي النفقات العامة في الجزائر خلال فترة (2000-2020)

الجدول رقم (2) جدول يبين تدفق النفقات العامة في السنوات 2000-2020

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اجمالي النفقات	1178	1321	1550.7	1639.3	1888	2052.3	2453
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي النفقات	3108	4191	4264.3	4466.4	5731	7169.9	60243
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي النفقات	6995	7656	7297.5	7389.3	8627	8557.7	7823.1

الوحدة بالدينار

المصدر قانون المالية

نلاحظ زيادة النفقات العامة من 1178.1 دينار سنة 2000 إلى 4246.3 مليار دينار سنة 2009 وهذا راجع إلى الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط والتسديد المسبق للديون الخارجية سنة 2006 ومن سنة 2010-2017 تبين وجود

[1] مراد سماح، مرجع سبق ذكره، ص42

زيادة طفيفة، فمن سنة 2009 إلى 2010 ارتفعت النفقات العامة من 4264.3 مليار دينار سنة 2009إلى 4466.9مليون دينار سنة 2010أي بنسبة 9.31% وهذا راجع إلى أزمة 2008 أما من سنة 2012 إلى 2014انخفضت النفقات العامة لترجع وتحسن من سنة 2015 لتصل إلى حوالي 7389.3مليار دينار سنة 2017 لترفع خلال سنتي 2018و2019بمعدل 8592.5 وقد سجل انخفاض سنة 2020 حيث وصل إجمالي النفقات العامة 7823.1

المطلب الثاني: الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية للدولة لتغطي نفقاتها و أنواع الإيرادات العامة متعددة فحسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنيف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر

- ايرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حصل الغرامات؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات والأتاوى؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصليها ؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها

قانونا و تقسيم الايرادات العامة النهائية المطبقة على ميزانية الدولة؛ إلى قسمين هما الموارد العادية و الجباية البترولية

1. الموارد العادية : وتنقسم إلى إيرادات عادية ما يلي

ايرادات الجبائية: و تضم كلا من الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع ،الرسوم المختلفة

الايرادات العادية :وتحوي مداخيل الأملاك الوطنية ، المداخيل المختلفة للميزانية، والإيرادات النظامية

2. الجباية البترولية[1]

الجدول رقم :(3) التالي يوضح تطور إجمالي الايرادات العامة في الجزائر (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اجمالي إيرادات	1578.1	1505.5	1603.1	19742.2	2229.8	3082.9	3639.9
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي إيرادات	3639.9	5190.5	3676	4392.9	5790.1	6411.3	5957.5
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي إيرادات	5738.3	5103.1	5110.1	6182.8	6714.2	6507.6	6278.9

المصدر: قانون المالية

التحليل

نلاحظ أن الإيرادات العامة بلغت 1578.16مليار دينار سنة 2000لتصل إلى 3687.9 مليار دينار سنة 2007 وهذا راجع أساسا إلى ارتفاع الجباية البترولية

[1] مراد سماح، مرجع سبق ذكره، ص56

وفي سنة 2008 شهدت الإيرادات العامة ارتفاعات قدرها ب5190.5 مليار دينار مقابل 36789مليار دينار سنة 2007 أي ارتفعت بنسبة 40.75% تقريبا بينما بقيت راكدة سنة 2009 ، وقد نتج عن هذا الارتفاع الزيادة في عائدات المحروقات المتصلة بالتطور الموازي في أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

وفي سنة 2012 بلغت الإيرادات العامة مستوى 641.3 مليار دينار مقابل 5790.1 مليار دولا سنة 2011 أي ارتفاع قدره 10.7% وترجع هذه الزيادة بشكل كبير إلى زيادة الضرائب على الدخل و الحقوق الجمركية أما سنة 20115 بلغت الإيرادات العامة مستوى 5103.1مليار دينار مقابل 5738.4 مليار دينار في سنة 2014 أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دينار ويعود سبب الانخفاض المعتبر في الجمالي إيرادات الميزانية 6182.8 مليار دينار مقابل 5110.1 مليار دينار سنة 2016 أي بارتفاع يقارب 21% نجم عن هذا الارتفاع المعتبر ارتفاع الجباية البترولية على المحروقات ولترتفع سنة 2018 كأقصى حد لتصل إلى 6714.2 مليار دينار لارتفاع الجباية العادية وفي الأخير أي سنة 2020 سجلت الإيرادات العامة 6278.9 تراجع عن السنة السابقة

المطلب الثالث: الموازنة العامة في الجزائر

لشروع في دراسة الموازنة العامة يجب علينا ان نوفر جملة من المعلومات كالنفقات العامة لسنوات الدراسة والايرادات العامة لسنوات المعنية سنتطرق لها تدريجيا في هذا المطلب.

أولا: يتطلب دراسة الموازنة العامة للدولة معرفة معاير تبويب النفقات والإيرادات العامة

1. تبويب النفقات العامة في الجزائر: وينقسم الى 4 اقسام إداري وضيفي، اقتصادي ومالي

1.1. التبويب الإداري: يتم عن طريق معايير

- التبويب حسب الوزارات: وذلك بالاعتماد على الدوائر الوزارية فيما يخص نفقات التسيير
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: وذلك حسب حالات الفصول و أو القطاعات

1.2. التبويب الوظيفي: حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة والأمن.
- الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة والصناعة
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

1.3. التبويب الاقتصادي: وتقسم النفقات وفق هذا النوع إلى

- نفقات التسيير ونفقات التجهيز .
- نفقات المصالح الإدارية ونفقات التحويل(إعادة التوزيع)

1.4. التبويب المالي: من الجانب المالي تقسم النفقات إلى

- النفقات النهائية: وهي الأموال الخارجية نهائيا في سبيل تكاليف نهائية، كدفع راتب موظف أو نفقة ناجمة عن عملية أشغال عمومية – تكاليف نهائية
- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجية من الصناديق بصفة مؤقته، وهذه النفقات تتعلق بالخزينة

2. تبويب الإيرادات العامة في الجزائر:

2.1. التبويب القانوني: ويستند هذا النوع على أساس القدرة العمومية خلال عملية جمع الإيرادات العامة

2.2. التبويب الاقتصادي: يعتمد هذا التبويب على مصدر الاقتطاع

ثانيا اجراءات اعداد مشروع الموازنة العامة:

1. اجراءات إعداد مشروع الموازنة العامة:

1.1. تقدير النفقات العامة: ورد في المادة 25 من قانون 84-17 أنه ينبغي تبرير مجموعة الاعتمادات اللازمة لتغطية نفقات التسيير في كل سنة ولا تحول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية إلى السنة الموالية؛ أما تقدير نفقات التجهيز فيرتبط بتنفيذ اجراءات الخطة

1.2. تقدير الإيرادات العامة: بما أن ايرادات الموازنة الجزائرية جلها من ايرادات المحروقات، فإن تقدير ايرادات السنة المقبلة يعتمد على آخر البيانات الجبائية المحصل عليها، اضافة لإدخال أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة، واسترشاد القائمين بتقدير ايرادات السنوات السابقة.

2. إعداد الخطط الرئيسية للموازنة:

هذه المرحلة تبتدئ على مستوى المديرية العامة للموازنة بوزارة المالية، التي تقوم بالتعديلات المحتملة على مشروع الموازنة، ثم يحولها رئيس الحكومة إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية لمناقشتها والمصادقة عليها، لتدمج بعدها في قانون المالية ويودعها رئيس الحكومة مرة أخرى في للمكتب ولاعتمادها.

بعد الموافقة عليها يشرع في عملية التنفيذ

ثالثا: تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

1. تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر

1.1. تنفيذ النفقات العامة:

1.1.1. المرحلة الإدارية: يشرف على تنفيذها الأر بالصرف عبر ثلاثة عمليات هي:

- الارتباط بالثقة: هو قرار الهيئة العمومية لتأكد أن على عاتقها التزام بنفقة.
- تصفية النفقة: عملية التصفية تشمل إثبات الخدمة أي أن الخدمة قد تم انجازها فعلا، ثم تحديد مبلغ النفقة أي حساب دين الدولة بدقة والتأكد بأنه مستحق ولم يدفع من قبل.
- الأمر بدفع النفقة: هو الأمر الموجه إلى المحاسب بدفع النفقة (حوالة الدفع)

1.1.2. المرحلة المحاسبية: وهي عملية دفع المال إلى دائن الدولة لإيراء الدين العمومي، و يتولى عملية الدفع شخص يختلف عن الآمر بالصرف وهو المحاسب العمومي.

1.2. تنفيذ الايرادات العامة:

1.2.1. الإثبات: وهو الاجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

1.2.2. الاحالة على التحصيل: أي تحديد المبلغ الصحيح الواقع على المدين لصالح الدائن العمومي، والأمر بتحصيله

1.2.3. التحصيل:

- التحصيل بالتراضي: أن يدفع المكلف الضريبة المستحقة بتاريخ الاستحقاق
- التحصيل الجبري: اذا انتهى تاريخ الاستحقاق، فإنه يجوز للمحاسب العمومي أن لجئ إلى التحصيل الجبري للديون العمومية

2. الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة:

تأخذ الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة في الجزائر الأشكال الأتية

2.1. الرقابة الإدارية: هي رقابة الهيئة التنفيذية على نفسها(رقابة داخلية)، وتقوم بها الوزارة المالية من خلال الأجهزة المختصة التابعة لها، ويمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الرقابة الإدارية:

- الرقابة السابقة على النفقات التي يلتزم بها: يمارس هذا النوع من الرقابة من قبل مفتش الوظيف العمومي والمراقب المالي.
- رقابة المحاسب العمومي أثناء التنفيذ: تنفيذ هذه الرقابة أثناء التنفيذ وبعد تأشيرة المراقب المالي.

- رقابة المفتشية العامة للمالية: يُصف هذا النوع ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسب، ما تم دفعه أو تحصيله وتقوم بها هيئة مستقلة تابعة لوزير المالية

2.2. رقابة مجلس المحاسبة:

تهدف مراقبة مجلس المحاسبة إلى تشجيع الاستعمال الفعال والصارم للموارد، الوسائل المادة والأموال العمومية، نهيك عن اجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية تسيير المالية العمومية .

2.3. الرقابة البرلمانية:

تشرف على مراقبة تنفيذ الموازنة العامة بالأليات الأتية:

- قانون ضبط الموازنة: وهو ان تقدم الحكومة للبرلمان بغرفتيه عرضا عن استعمال الاعتمادات المالية التي افرتها لكل سنة مالية، حيث يقر هذا القانون نتائج السنة (فائض أو عجز)، بالإضافة إلى نتائج تسير عمليات الخزينة .
- الأسلة الشفوية أو المكتوبة لأي عضو من أعضاء الحكومة
- استجواب الحكومة
- لجان التحقيق: لغرفتي البرلمان الحق في انشاء لجنة في أي وقت لتحقيق في أي قضية[1]

بعد ما سلطنا الضوء على هيكل الموازنة العامة وألية عملها سنتطرق إلى تحليل الموازنة العامة لسنة (2000-2020)

يعرف المشرع الجزائري الموازنة العامة بأنها تلك الوثيقة التي يتشكل من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية الموزعة وفق الاحكام التشريعية والتعليمية المعمول بها وتكون الموازنة العامة في التشريع الجزائري من جانب النفقات العامة وجانب الارادات العامة

[1] بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص171-173

الجدول رقم(4): الموالي يوضع تطور رصيد الموازنة خلال الفترة (2000-2020)

السنوت	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اجمالي إيرادات	1578.1	1505.5	1603.1	19742	2229	3082.9	3639.9
اجمالي النفقات	1178.1	1321.2	1550.7	1639.3	1887	2052	2453
الموازنة العامة	400.5	184.5	52.5	335.1	340.9	1030.8	1196.9
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي إيرادات	3639.9	5190.5	3676	4392.9	5790	6411.3	5957.5
اجمالي النفقات	31086	4191.1	4264.3	4466.9	5731	7169.9	60243
الموازنة العامة	579.3	998.5	570.3	74-	63.5-	758.6	66.6-
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
اجمالي إيرادات	5738.3	5103.1	5110.1	6182.8	6714	6507.6	6278.9
اجمالي النفقات	6995.7	7656.3	7297.5	7389.3	8627	8557.7	7823.1

الموازنة العامة	1257-	2553-	2187-	1206-	1913-	2048-	1544-

المصدر: قانون المالية لسنوات التالية

من خلال المعطيات الجدول يلاحظ أن ميزانية الدولة حققت فائض هيكلي من سنة 2000إلى 2008 حيث قدر ب 988.5 مليار دج سنة 2008.

ومن سنة 2009إلى سنة 2020 سجلت عجز هيكلي بلغ أقصاه سنة 2019 وهي سنة كوفيد-19 بعجز وصل إلى 2049.8 مليار دينار يعود أسبابه إلى تفوق حصة النفقات العامة عن حصة الايرادات بالرغم من الأموال التي تجني من إيرادات الجباية البترولية

المبحث الثاني: جائحة كورونا في الجزائر ظروف العمل والأثار الاقتصادية والاجتماعية

سنتطرق في هذا المطلب إلى جائحة كورونا منذ بدايتها ونسلط الضوء على ردة فعل الدول من حيث الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ومجمل القوانين التي ادرجتها لندرس كيف تعاملت الدولة مع هذا الاخير

المطلب الأول: نبذة على جائحة كورونا في الجزائر

بعد تسجيل الحالات الأولى من الاصابات بفيروس (كوفيد19) في الجزائر سارعت السلطات إلى اتخاذ جملة من الاجراءات في صدور المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 والمتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا مكافحته، ومجموعة النصوص اللاحقة به، ليتم بعده اضافة مجموعة التدابير الوقائية من انتشار فيروس كورونا ،والتي تمثلت في اضافة ما يعرف بالحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي، تقييد الحركة ويليه المرسوم رقم20-11 بتاريخ 19 أفريل 2020 الذي يتضمن تحديد العمل بنظام الوقاية من انتشار فيروس كورونا إلى غاية 14 ماي 2020 لتتوالى بعدها عدة مراسيم تنفيذية معدلة ومتمة

كل هذه الإجراءات القانونية لها آثر بطريقة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية خاصة الاجراءات المتعلقة بضرورة تسريح النساء الحوامل اللواتي يتولين تربية أطفال تقل أعمارهم عن أربع عشر سنة وكذا وضع 50% من مستخدمي المؤسسات والادارات العمومية في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر التي جاءت في المرسوم التنفيذي 20-69 ايضا ويضاف مشكلة تعليق النفل التي تجعل زادت من نسبة تأخر العمال عن الالتحاق بمناصب عملهم .وفي المقابل شددت الحكومة على ضرورة المحافظة على مناصب العمل ودفع أجور العمال كاملة مع الابقاء على حقهم في الاستفادة من العطلة السنوية

واما من هذه الإجراءات وجدت المؤسسات الاقتصادية نفسها أمام واقع استثنائي وجديد وصنع هذا لها العديد من الصعاب خصوصا المالية منها وذلك لأنها لم تستطع التعامل مع المستحقات المالية للعمل مما فرض عليها إيجاد حلول قانونية لحماية مصالحها من خلال الخروج عن الأحكام القانونية العادية المنظمة لعلاقات العمل مع ضرورة المحافظة على استمرارية علاقات العمل في هذه الجائحة باعتبار المشرع الجزائري حرص على تنظيم علاقات العمل ووضع قواعد قانونية محكمة لتسييرها وضمانات تهدف لحمايتها.

ردة فعل الدول لمجابهة الجائحة

الجدول رقم(5) : يوضح الجدول تدابير سياسية بعض الدول منظمة التعاون الإسلامي للحد من آثار كوفيد-19

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي

البلد	حظر/الإغلاق التام/قيود على الحركة	تدابير التباعد الاجتماعي	إيماءات الحاجز	الفحص الصحي/التتبع/الحجر الصحي
الجزائر	اغلاق كامل بولاية البليدة(مارس-أبريل) إغلاق جزئي(حظر تجول) في جميع الولايات الأخرى	تحريم جميع التجمعات العامة	الأقنعة إلزامية في جميع ا لأماكن العامة والأماكن الخارجية	
مصر	حظر التجول ليلا(مارس-مايو)		الأقنعة إلزامية في جميع ا لأماكن العامة والأماكن الخارجية	فحص فيروس كورونا إلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الاجباري للمرضى المصابين
العراق	الاغلاق الكامل(مارس)حظر تجول ليلا قيود على ساعات عمل الأماكن العامة	يقتصر التجمعات العامة على 20 شخصا	الأقنعة والقفازات إلزامية في جميع الاماكن العامة	فحص فيروس كورونا للمسافرين القادمين الحجر الصحي الاجباري للمرضى المصابين

الكويت	اغلاق جزئي للمدارس(مارس-مايو)		الأقنعة والقفازات إلزامية في جميع الاماكن العامة ووسائل النقل العام	اختيار عشوائي للسكان وفحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الالزامي لحماية لجميع المسافرين القادمين
المغرب	حظر تجول ليلا قيود على ساعات عمل الأماكن العامة قود الحركة على مدن/مناطق بعينة	يقتصر التجمعات العامة على 50شخصا	الاقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام وأماكن العمل	فحص فيروس كرونا الإلزامي للمسافرين القادمين
تونس	الإغلاق الكامل (مارس-مايو) حظر التجول ليلا(مايو – يونيو)		الأقنعة إلزامية في الأماكن العامة الكاميرات الحرارية لفحص الحمى في المطارات	فحص فيروس كرونا إلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإلزامي(يومين) للمسافرين تطبيق تتبع صحي
المملكة العربية السعودية	إغلاق التجول الجزئي قيود على إعادة فتح بعض الاماكن العامة	وقف العمرة التجمعات العامة تقتصر على 50 شخصا	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين من الخارج الحجر الصحي إلزامي (يومين)للمسافرين القادمين يتوفر تطبيق التتبع الصحي

المصدر: منظمة التعاون الإسلامي

المطلب الثاني : التكيفات القانونية التي احدثتها الدولة الجزائرية لجائحة كورونا فيما يخص قانون العمل

سعت الدولة الجزائري إلى مجابهة الأزمة وذلك بتغيير في قانون العمل ليتكيف مع الأزمة من حيث الحقوق والواجبات سنتطرق لها فيما يلي

التكيفات القانونية لجائحة كورونا في إطار قانون العمل:

صاحب انتشار وباء كورونا في الجزائر مجموعة من المراسيم التنفيذية التي وضعت تدابير وقائية من انتشار فيروس كرونا أهمها الرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 21مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، مجموعة النصوص اللاحقة به، والمرسوم التنفيذي رقم20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020، وضع تدابير تكميلية للوقاية من انتشار فيروس كورونا تتمثل أساس في وضع الحجر المنزلي، وتقييد الحركة، وتأطير الأنشطة التجارية وتموين المواطنين مع قواعد التباعد الاجتماعي، وغيرها من المراسيم التنفيذية التي توالت إلى يومنا هذا.

وأما هذه الترسانة من المراسيم التنفيذية المتعاقبة، وفي ظل توسع بؤرة انتشار وباء كورونا، تباينت أساليب تعامل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تسيير علاقات العمل كل حسب طبيعتها، فنجد معظم الإدارات العمومية تعاملت مع الوضع تقريبا بنفس الطريقة لكون العلاقة فيها تخضع للنصوص التنظيمية، أما المؤسسات الاقتصادية في القطاع الخاص والتي تخضع العلاقات فيها للنصوص التعاقدية، تعالت مع علاقات العمل بطرق مختلفة وصلت حد التناقض في بعض الأحيان، ساعية إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، وفي ذات الوقت تماشيها مع الظروف الاستثنائية المصاحبة للوباء ومختلف القرارات التي اتخذتها الدولة. وهذا الاختلاف والتباين في طريقة التكيف مع علاقات العمل في مختلف القطاعات، وبل حتى المؤسسات في ذات القطاع، مرده الاختلاف في عملية التكييف القانوني للوباء،

1. الضمانات المتعلقة بواجبات العامل:

وتشمل بقاء الالتزامات التي تقع على العامل في الظروف العادي وهي أداء العمل بنفسه، والامتثال لأوامر صاحب العمل بما لا يخالف بنود العقد أو القانون أو الآداب العامة أو يعرضه للحظر، الحرص على حفظ الأشياء المسلمة إليه، مع الاحتفاظ بأسرار المهنية

يضاف إليها واجب التبليغ بالإصابة في حالة مرضه، وأيضا واجب التبليغ عن حالة الغياب بسبب المرض، أو عدم توفر وسائل النقل او غيره من الأسباب ولعل أهم هذه الواجبات واجب العمل عن بعد إن كان الأمر ممكنا، وغم كون المشرع الجزائري لم يتناول التنظيم القانوني لعقد العمل عن بعد نظرا لحداثته على الساحة القانونية، مما يخرجه من ضمن العقود المسماة ليندرج تحت العقود غير المسماة، ولكن بالقالب القانوني لعقد العمل التقليدي

2. الضمانات المتعلقة بحقوق العامل:

الحق في الوقاية الصحية:

لقد جاء في المادة 12 والمادة 45 من القانون رقم 88-07 المتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل، على وجوب أن تكون أماكن العمل ومحيطها وملحقاتها وتوابعها بما في ذلك كل التجهيزات نضيفه بصفة مستمرة، وأن تتوفر فيها شروط الوقاية الصحية الضرورية لصحة العمال، بحيث أكد على أن مسؤولية طب العمل تمكن أساسا في ترقية ظروف العمل والمحافظة على صحة العمال، مما يوفر راحة أكبر للعامل في وسطه المهني، الاضاءة والتدفئة والحماية من الغبار والأضرار الأخرى

بالرجوع للمرسوم رقم 91-05 المتعلق بالقواعد العامة للحماية التي تطبق على حفظ الصحة والأمن، نجد أن المشرع نص صراحة على ضرورة تطبيق جميع التدابير لحفظ الصحة والأمن في الوسط المهني، وهو نفس الالتزام الذي جاء به المشرع الجزائري في المرسوم التنفيذي رقم 120/93 المتعلق بطب العمل، حيث جاء في المادة 23 منه أن" يقوم طبيب العمل بتحليل هذه المناصب في مجال حفظ الصحة والبنية الجسدية والنفسية للعامل قصد اقتراح إجراءات تكييف مناصب العمل كما تنص

وفي سياق الحديث عن التدابير الاحترازية صدر المرسوم التنفيذي 20-70 المؤرخ في 29 رجب 1441هـ الموافق ل 24 مارس 2020المتضمن تحديد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته حيث أشارت المادة 15منه إلى شمولية تطبيق المادة 06 من المرسوم 20-69المؤرخ في 26 رجب 1441هـ الموافق لي 21 مارس 2020م المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته، على انه يتم تحديد التعويض بموجب نص خاص وفقا لما نصت عليه المادة 16 من المرسوم ذاته

2.1. الحق في الانسحاب من مكان العمل:

حين ممارسة لحق الانسحاب من مكان تنفيذ العمل، يجب أن يضمن له القانون عدم المساس بحقوقه المشروعة، خاصة بحقه في الأجر الذي يسري طيلة مدة الانسحاب من مكان تنفيذ العمل، وإلا توقع عليه أي عقوبة تأديبية لان ممارسة هذا الحق لا يعد رفضا للعمل حتى لا يكيف على انه خطأ مهني

وهذا ما اكدته المادة 13 من الاتفاقية رقم 15 المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيين وبنية العمل وكانت واضحة في إلا بتحمل العامل عواقب، اذ جاء نصها (تكفل الحماية للعامل... مما قد يرتبه انسحابه عن عواقب...) بالتالي لا يجب أن تتغير الوضعية المهنية للعامل المنسحب من مكان تنفيذ العمل بسبب حظر وشيك يهدد صحته أو حياته

الحق في تقليص ساعات العمل:

نصت المادة 03/97 المؤرخ في 11 يناير 1997 المتلقة بتحديد المدة القانونية للعمل على أن ساعات العمل تحدد ب 40 ساعة اسبوعيا موزعة على 5أيام في الظروف العادية، غير انه استثناء وفقا لنص المادة 04 من الأمر ذاته تم تخفيضها بالنسبة للأشخاص الذين يمارسون أشغال شديدة الإرهاق وخطيرة أو التي ينجر عنها ضغط على الحالة الجسدية والعصبية ، ورفعها لبعض مناصب العمل التي تتميز بفترات توقف عن النشاط على أن تحدد الاتفاقيات الجماعية المناصب المعينة مع توضيح مستوى تخفيض مدة العمل الفعلي أو رفعها

وبشان تطبيق العمل بالتوقيت الجزئي الذي يقل عن المدة القانونية للعمل أشارت لمبرراته المادة 03 من المرسوم التنفيذي97-473 المؤرخ في 8ديسمبر 1997 الذي يتعلق بالعمل بالتوقيت الجزئي بنصها على امكانية توظيف صاحب العمل عمال بالتوقيت الجزئي بنصها على امكانية توظيف صاحب العمل عمال بالتوقيت الجزئي في حالة نقص حجم العمل

2.2. الحق في الأجر:

يعتبر الحق في الاجر او الراتب من الحقوق المكتسبة الناتجة عن علاقة العمل التي لا يجوز المساس بها في أي حال من الاحوال لذلك قد صدرت مذكرة توضيحية من المفتشية الولائية للعمل بأدرار ،(المذكرة التوضيحية رقم 308،2020) فيما يخص مسالة الاقتطاع من رواتب العمال اثر استفادتهم من العطلة الاستثنائية مدفوعة الاجر ، تمنع المساس براتب العمال الذين هم في عطلة استثنائية مخالفة صارخة لأحكام المادة 90 من القانون رقم 11/90 المتعلق بعلاقات العمل ، التي تنص على "لا يمكن الاعتراض على الاجور المترتبة على المستخدم ما لا يجوز حجزها او اقتطاعها مهما كان السبب

حتى لا يتضرر العمال الذين يستحقونها " .وتبقى المسائل المرتبطة بالأجر ومكوناته كالزيادة والاقتطاعات خاضعة التفاوض والتشاور مع الشريك الاقتصادي (وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ،2020)

ومن خلال مجمل النصوص الصادرة في ظل الأزمة فيروس كورونا المستجد نجد ان المشرع جعل من الاجر محل حماية اذ نص على ان العطلة الاستثنائية لا يجب ان تحول دون امكانية دفع أجور العمال .اذ اعتبرها عطلة مدفوعة الأجر .

في هذا الشأن نجد على سبيل المثال التعليمة الصادرة عن وزارة المالية والموجهة لكافة مديريات الخزينة العمومية على المستوى الوطني والمتعلقة بالتحذير من المساس بأجور الموظفين او الاقتطاع منها طول مدة العطلة الاستثنائية والتي تدعمها مراسلة المديرية العامة للميزانية لوزارة المالية والتي تفرض دفع الأجور الموظفين دون اشتراط الجداول الاصلية لسنة 2020 (وزارة المالية ،المديرية العامة للميزانية ،2020)

لكن الاشكال الذي يثور بقوة صدد الحقوق المالية للعمال القطاع الاقتصادي حيث تلتمس نوع من التباين في التعامل مع الوضعية المالية للعمال الذين استفادوا من العطلة الاستثنائية . حيث توجهت بعض المؤسسات الى خصم بعض العلاوات المتعلقة بالعمل ومنحة المردودية والانتاج حسب طبيعة كل مؤسسة ، ولم يبقى في بعض المؤسسات للعامل سوى الأجر الأدنى المضمون .

2.3.الحق في العطلة السنوية:

من أبرز التساؤلات المطروحة اثر تطبيق العطلة الاستثنائية اثر تطبيق العطلة الاستثنائية مدفوعة الأجر كيفية استفادة المستخدمين من العطلة السنوية في وقت واحد ، مع الاخذ بعين الاعتبار الضرورة الملحة للمصالحة ، التي تمنح الحق للإدارة استدعاء الموظف حتى وان كان في عطلة لمباشرة نشاطه وضمان استمرارية العمل الاداري (مراد بوطبه،2018،ص 128)

وما هو جديد بالذكر انه وبغية وضع حد للتدهور المالي والاقتصادي للمؤسسة وبغية التخفيف من الأعباء المالية فقد لجأت بعض المؤسسات الى تكييف العطلة الاستثنائية على انها عطلة سنوية مسبقة في الوقت الذي وجدت فيه مؤسسات أخرى العديد من المديريات العامة لبعض المؤسسات من اجل حماية العامل من هذا الاجراء الذي يعتبر تعسف في حقه .

اما القطاع الخاص فإن المؤسسات الاقتصادية قد عملت على تفعيل قواعد الحكومة ، بالاعتماد على اخلاقيات الاعمال التي تقتضي بروز مظاهر التكافل الاجتماعي ، وذلك من خلال التزام المؤسسة بهذا التدبير حفاضا على صحة العمال ، لكن دون ان يكون لهذا التدبير سببا في افلاسها ،وبالتالي ارتأت المؤسسات التي كانت وضعيتها المالية صعبة ، احتساب هذه العطلة على انها عطلة سنوية ، واستنفاذ المستخدمين كمرحلة اولى حقوقهم من الرصيد المتبقي من العطل والعطلة

السنوية بعنوان السنة الجارية قبل استفادتهم من العطلة الاستثنائية ، او الاعتماد على عملية تخفيض الأجور بدفع جزء من أجر العمال .

2.4.الحق في الغياب لعدم توفر النقل:

فبعد فرض الحجر الصحي الشامل وتوقف وسائل النقل عن العمل واجه العمال بصفة عامة والذين يقيمون خارج المدن ممن لا يملكون وسائل نقل شخصية عدة صعوبات للوصول للعمل ،مما جعلهم لا يلتحقون بمناصب عملهم . الأمر الذي يطرح إشكالا قانونيا في مدى إمكانية اعتبارهم في حالة اهمال للمنصب الوظيفي أو في حالة غياب غير مبرر .

فموجب نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 69/20 .نجد ان مسؤولية توفير النقل لفائدة مستخدمي المؤسسات والادارات العمومية ، تقع على عاتق مسؤولية الوالي بالتعاون مع وزارة النقل ممثلا بمديرية النقل على مستوى الولاية ، قصد اتخاذ كافة التدابير من اجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية والتكفل بنقل الموظفين .

وفي ذات الوقت نجد القانون رقم 07/88 ينص على عدم أحقية العامل الإخلال بالالتزامات التعاقدية المترتبة عن عقد العمل ، اذ التزمت الهيئة المستخدمة بتوفير كافة الظروف المناسبة للعمل والتقييد بقواعد الصحة والأمن وطب العمل من جهة ،وتمكينه برخصة استثنائية للتنقل وتوفير وسائل النقل من جهة أخرى (القانون رقم 88/07،1988)

وعليه لا يمكن اعتبار الموظف الذي يغيب بسبب عدم توفر وسائل النقل في وضعية إهمال للمنصب الوظيفي او في حالة غياب غير مبرر ما لم يتم اتخاذ التدابير اللازمة التي تكفل ضمان تنقله .[1]

المطلب الثالث :اثار جائحة كرونا على المؤشرات اقتصادية و انعكاساتها اجتماعيا

خلفت هذه الجائحة العديد من الآثار سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو انعكاسات على الجانب الاجتماعي نتطرق بشكل مفصل عن الجانب الاقتصادي فيما يلي

أولا: الاثار الاقتصادية

1. أثر جائحة كورونا على النمو في الجزائر

[1] فروق يعلي، التكيف القانوني لوباء كورونا في ضوء أحكام قانون العمل وتأثيره على سيرورة علاقات العمل في الجزائر، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، مجلد 16، عدد رقم 02، جوان 2021، ص 640-635

معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي بأسعار السوق على اساس سعر ثابت للعملة المحلية وتستند الإجماليات الى السعر الثابت للدولار الامريكي عام 2010 وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أي ضرائب على المنتجات وناقص أي اعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات (قرفي وبوحيضر،2021) ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو اجراء اية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد والجدول الموالي يوضح تطور معدل النمو خلال الفترة 2000-2020 .

الجدول رقم 04" تطور معدلات النمو (%)الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو	3.8	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9	3.4	2.8
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	-5.48

المصدر: إحصاء البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية)

من الجدول نلاحظ ان الاقتصاد الجزائري سجل نمو قويا من بداية 2000 إلى 2005 وذلك راجع الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الانفاق العمومي ومن سنة 2006 الى 2011 عرف النمو تذبذبا مستمرا وهذا راجع الى التغيرات الخاصة في أسعار البترول ، اما بالنسبة لسنة 2012الى 2015 عرفت نسبة النمو الاقتصادي 33 % وهذا الارتفاع الطفيف راجع

لتأثيره بقطاع المحروقات ،ثم عادت نسبة بالانخفاض مرة اخرى سنة 2013 .وارتفاعها من سنة 2014الى سنة 2015، ثم رجعت بالانخفاض مرة اخرى من سنة 2016 الى سنة 2017 وذلك راجع الى الانخفاض الحاد لأسعار النفط وفي سنة 2019 سجل النمو الاقتصادي اقل انخفاض 0.8 % وفي سنة 2020 سجل النمو الاقتصادي معدلات سالبة حيث وصل الى -5.8%.

وكذلك كما هو معروف على الجزائر فهي تعتمد اعتماد كلي على صادراتها من بترول بنسبة 98% وان مداخيل البلاد الجبائية تعتمد على 50% من الجباية البترولية وباعتبار أن اهم زبائنها في العالم اسبانيا وايطالية هما الدول أكثر تضررا من هذا الفيروس أدى إلى تراجع الطلب وتعطل الدفع مما أدى لتراجع عائدات الدولة من صادات المحروقات وقدرت خسائر المحروقات وقطاع الطاقة عموما بما يلي

- سوناطراك :247 مليون ما بين 15 مارس و31 ماي من جراء تداعيات الوباء
- سونلغاز: انخفاض في رقم الأعمال ب6.5 مليار دج.
- نفطال : خسارة20 مليار دج ما بين 1 مارس وأوت

وعليه تواجه الاقتصاد الجزائري تحديات تسريع وتيرة الاصلاحات الهادفة إلى زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وجذب الاستثمارات الداعمة للتوزيع الاقتصادي وزيادة مستويات التنافسية، وهو ما سيضغط على آفاق النمو والتشغيل المتوقعة خلال السنتين القادمتين

اضافة الى ان الجزائر تسعى خلال سنة 2021 إلى بدء عمليات التلقيح وذلك ليساهم في التوجه نحو دعم التعافي لسياستين المالية والنقدية وذلك لتوقع نمو لا يقل عن 4% خلال السنتين 2022/2021[1]

2. أثر جائحة كورونا على الأسعار الملحية(مؤشر التضخم)2021-2022

يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر اسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن ان تثبت او تتغير على فترات زمنية محددة ،ككل سنة مثلا وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبير ولتبيان اثر سياسة الانفاق العام على مؤشر معدل التضخم

[1] يسلي تنهيان، أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، جامعة الجزائر،المجلد17،العدد 27،سنة 2021،ص136

الجدول رقم (05)تطور معدلات التضخم (%)الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل التضخم	0.33	4.22	1.41	4.26	3.96	1.38	2.31
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل التضخم	3.67	4.85	5.73	3.91	4.52	8.89	3.25
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل التضخم	2.91	4.78	6.39	5.59	4.26	1.95	2.41

المصدر: احصاء البنك العالمي لملف مؤشرات التنمية العالمية

من خلال الجدول يتضح ان معدل التضخم في ارتفاع في الفترة 2000-2004 حيث سجل 4.26 سنة 2003 بسبب الزيادة في النفقات العمومية وهذا لارتفاع اسعار البترول ، وفي الفترة 2005 -2014 سجل ارتفاع ملحوظ بلغ اقصاه سنة 2012 حيث بلغ 8.89 وبعدها في الفترة 2013-2020 سجل تذبذبا ما بين 2.91 و 2.41 سنة 2020.

كما شهد الاقتصاد الجزائري ارتفاع في معدل التضخم في سنة 2020 بحوالي 2.42% مقارنة بسنة2019والذي جاء كمحصلة لارتفاع أسعار كل من المواد الغذائية، الملابس، الأثاث ، النقل والاتصالات، التعليم والثقافة، الصحة والسكن، حيث بلغ معدل التضخم جانفي 2021ب 4.23%

وبالنسبة لكل من سنة 2021و 2022من المتوقع أن يبلغ معدلات التضخم نسبة 2.9% خلال عام 2021 وحوالي 3.4% خلال سنة 2022 وذلك راجع لأثر التغيرات في الأسعار العالمية للنفط ،وكذلك مدى تذبذب أسعار الصرف كل من الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيسيتين في المعاملات التجارية الجزائرية[1]

3. معدلات البطالة :

تشير البطالة الى نسبة افراد القوى العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعا للبلد للسياسة المالية الدور الكبير في التحكم في معدلات البطالة في جدول التالي:

الجدول رقم (06) : تطور معدلات البطالة (%) الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
اجمالي البطالة في السنة	29.77	27.30	25.90	23.72	17.65	15.27	12.27
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي البطالة في السنة	13.79	11.33	10.16	9.96	9.96	10.97	9.82
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020

[1] يسلي تنهيان، مرجع سبق ذكره،ص137

اجمالي البطالة في السنة	10.21	11.21	10.20	12.00	11.89	11.81	12.83

المصدر : احصائيا البنك العالمي (ملف مؤشرات التنمية العالمية).

يتضح من خلال الجدول ان معدل البطالة شهد انخفاض ملموسا فقد سجل سنة 2000 معدل قيمة 29.77 ليسجل سنة 2006 معدل قيمته 12.27 وهذا راجع لسياسة الدولة في امتصاص البطالة عن طريق مشاريع البرامج الاستثمارية الممولة من طرف النفقات العمومية ليواصل الانخفاض حيث بلغ سنة 2011 معدل قيمته 9.96 غير ان هذا الانخفاض الناجم عن استحداث مناصب شغل معظمها في القطاع الرسمي أي في قطاع الوظيفة العمومية ،وفي سنة 2012 سجل معدل البطالة ارتفاعا 10.97 ثم بدا في الارتفاع ولكن بنسب ضعيفة وهذا رغم زيادة الانفاق العمومي واتباع الدولة سياسة مالية [1]هدفها تحقيق الاستقرار الاقتصادي ،وقد سجل معدل البطالة خلال الثلاث سنوات 2017-2020 الاخيرة ارتفاعا طفيفا حيث بمتوسط معدل 11.5.

أثر جائحة كورونا على القطاع الصناعي والتجاري للجزائر :

كما سبق وذكرنا أن الجزائر تعتمد على عوائد المحروقات وأن اهم زبائنها الاوروبية والعالمية تعتبر من بين الدول الاكثر تضررا من هذا الوباء الأمر الذي ساق الجزائر نحو وضعية صعبة حيث ان تدهور اسعار النفط سيؤدي الى الانخفاض الحاد في عائدات التصدير ب 51 % والذي بدوره سيؤدي الى عجز الميزان التجاري ب18.2 % من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي ،ورغم الجهود المبذولة لاحتواء الواردات وضعف الطلب المحلي ستنخفض الاحتياطات الى 24.2 مليار دولار لسنة 2020.

وعليه ترتب على الجزائر خسائر كبيرة في قطاع التجارة ومن بين القطاعات الأكثر تضررا كانت البناء والاشغال العامة ، كما اعلنت الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات عن تأجيل جميع المعارض والفعاليات من بينهم :

-معرض البيئة الطاقة المتحدة الدولي

-المعرض الدولي للزيتون وزيت الزيتون ومشتقات الزيتون

[1] شوبار لياس، آثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)،**ملجة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، مجلد06،العدد020، سنة2020 ص522-525

-المعرض الدولي لتقنيات المصاعد والسلالم المتحركة

-والالعاب المغاربية الكوميدية ، ومعرض الدولي للسياحة

معرض باتيماتيك للفاعلين في مجال المركبات الصناعية

كما سجلت كذلك ارتفاع في اسعار المواد الاستهلاكية نتيجة لانتشار الهلع والخوف بين المواطنين والتسارع لاقتنائها للحيطة من الاوضاع التي يمكن حدوثها في ضل هذه الازمة ومن بين المنتجات التي مسها هذا الارتفاع الخضر والفواكه ومنتوج القمح الصلب والدقيق اللذان سجلا نقص في معظم المحلات التجارية والسوبر ماركت عبر الوطن .

والقطاع الصناعي هوا الآخر يعتمد بدرجة أولى على الخارج ومن بين اهم مورديها الصين التي تتوفر لها الموارد الاولية كالحديد والالمنيوم ،المعدات الطبية والصيدلانية ، السيارات .. إلخ لذا عرف القطاع الصناعي للجزائر انخفاض بنسبة 6.7 % في بداية سنة 2020 بالمقارنة 2019 نتيجة الحد من الاستيراد والتعاملات الخارجية تطبيقا للإجراءات الوقائية .

كما عرفت هذه الفترة ازمة نقص في السيولة المالية لدى المؤسسات المالية في الجزائر الذي يعود لتزايد الطلب على النقود من طرف المواطنين حيث تسبب في تراجع السيولة لدى بريد الجزائر بحوالي 15 %في الربع الثاني لسنة 2020 الامر الذي يفسر بتخوف المواطنين لطول مدة عدم نشاطهم التي كانت مفروضة من طرف الدولة تطبيقا الحجر الصحي الكامل .

أثر جائحة كورونا على قطاع النقل والسياحة

سجلت وزارة المالية الجزائرية خسائر في هذا القطاع التي بلغت 620 مليون دولار جراء تفشي فيروس كورونا وتمثلت فيما يلي :[1]

الجدول رقم (07) :أهم الأرقام المتعلقة بالخسائر الاقتصادية لقطاع النقل

القطاع	الفترة	الخسائر	السبب
الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية	20 مارس الى 29 أفريل 2020	-288 مليون دج في مجال المسافرين -72 مليون دج في	-نتيجة تعليق 208 رحلة يوميا اي 4.9 مليون مسافر

[1] يسلي تنهيان،مرجع سبق ذكره،ص138-139

		مجال نقل البضائع -106 مليون دج للأعباء الاستثنائية لتغطية وسائل الوقاية	
الخطوط الجوية الجزائرية	18 مارس الى 30 أفريل 2020	-31.16 مليار دج	-نتيجة إلغاء 4375 رحلة الذي يمثل مليون مقعد
مجمع النقل البري للمسافرين {ترانستيف}	1.32 مليار دج	1.32 مليار دج	نتيجة التوقف التام لنشاط النقل {الحافلات –التراموي- المترو-النقل بالكابل- نشاط محطات الحافلات }
مجمع "غاتما"	نهاية مايو	- 792.84مليون دج في مجال نقل المسافرين -326.25 مليون دج في مجال خدمة شحن السفن -95 مليون دج في مجال خدمة دعم السفن الاجنبية -80 مليون دج في	-نتيجة جميع سفن نقل المسافرين -خفض خدمة الشحن عبر السفن -استمرارية خدمة الدعم الأجنبية للسفن - استمرارية خدمة الدعم الاجنبية للسفن -ضمان الحد الادنى

	مجال خدمة دعم السفن الاجنبية لنقل الحاويات والبضائع -156 مليون دج في مجال الحد الادنى من الخدمة المفروضة على العمال ورشات الصيانة		للعمال في ورشات الصيانة
مجمع خدمات الموانئ "سير بور"	-378.19 مليون دج في رقم الاعمال	2020	-بسبب توقف معظم أنشطة النقل

المصدر:مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ص139

ثانيا :الاثار الاجتماعية

1. ابعاد الحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي في زمن كورونا :

في السنتين الاخيرتين من ظهور فيروس كوفيد 19 وانتشاره في كل انحاء العالم ولمواجهة خطورته المتزايدة على البشرية اقرت الدولة على اختلاف قوتها وقدراتها الاقتصادية وقوة منظومتها الصحية الخدماتية الى اتخاذ تدابير الوقاية وابرزها هوا اعتماد الحجر المنزلي استمر لأشهر طويلة وكانت من أهم صور الحجر المنزلي التباعد الاجتماعي وغلق كل المؤسسات والشركات وغلق المجال الجوي والبحري والبري وتعليق كل نشاطات السفر والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والتعليمية ما عدا القطاع الصحي الذي واجه الجائحة بأطقمه الطبي وشبه الطبية .

هذه الإجراءات الوقائية الاحترازية لمواجهة الجائحة افرزت العديد من المظاهر الاجتماعية في العلاقات الأسرية والاجتماعية بحيث :

-الاساتذة والباحثين والطلبة المتربصين بالخارج وجدوا انفسهم عالقين في البلدان الاجنبية يعانون من نقص التكفل بعيدين عن اهلهم وعائلتهم بالجزائر لأكثر من سنة ،كما انهم مهددين في وظيفتهم نتيجة التغيب عن منصب العمل وهذا يدفعنا للتساؤل عن الاجراءات التنظيمية التي وجب اتخاذها لمنع أي تعسف اداري في حقه

-المؤسسات والادارات العمومية سواء الاقتصادية او الخدماتية خفضت وتيرة العمل بها وتم العمل بنسبة50 % فقط من الطاقم المهني وتسريح البقية .

-منع التنقل بين الولايات ما ضاعف من المشاكل للعمال الذين يقطنون في اماكن بعيدة واضطروا الى تحمل تكاليف نقل مرتفعة للالتحاق بالعمل.

-تضرر أصحاب الاعمال الحرة من سائقي سيارات والنقل الحضري والنقل العمومي والمقاهي ،والمحلات بمختلف انشطتها وقاعات الافراح بسبب توقف مصادر الدخل لديهم والح على الدولة اصدار منح مالية لمساعدتهم في الازمة .

-انقطاع التواصل العائلي والاسري والاجتماعي بسبب اجراءات التباعد الاجتماعي وبذلك تقلصت الزيادات والمعايدات وكل مظاهر التالف الاجتماعي التي تغذي العلاقات الاسرية والاجتماعية .

-اضطراب التعليم سواء التربوي او الجامعي نتيجة غلق المدارس والجامعات واعتمادهم على التعليم عن بعد كبديل اضطراري مما فاقم في تدني مستوى التلاميذ والطلبة وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات في الدول المتقدمة.

غلق الأطباء لعياداتهم الطبية شكل عائق صحي امام المرضى الذين لم يجدوا سبيلا لمتابعة حالاتهم الصحية وخاصة الامراض المستعصية التي تتطلب تحاليل واشعة فاعتمد الاطباء على الابقاء على نفس الدواء للمريض الى حين ظهور مستجدات جديدة[1].

2. دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا:

اما في الجزائر فقد ادت الحركة الجمعوية دورا أساسيا في عملية التحسيس بخطر وباء كورونا ،بالإضافة الى انخراطها في حملات التطهير والتعقيم والتي شملت كل البلديات ،وكذا توزيع مواد غذائية للعائلات التي تضرر دخلها ،وأطلقت معظمها حمالات للتبرع بالأموال عبر صفحاتها على الفيس بوك لتقديمها على شكل اعانات للفقراء والمحتاجين الى غاية القضاء على هذا الفيروس.

2.1. دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا

[1] أفراح مليابي، الاتصال والعلاقات الأسرية والاجتماعية في زمن كورونا، **مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة**، جامعة الشادلي بن جديد الطارف، المجلد رقم01، عدد رقم4، ص12-13

وفي هذا الاطار قامت مؤسسات عمومية على غرار سوناطراك وسونلغاز وبريد الجزائر وسيال و نفطال ومؤسسات التأمين بتدعيم تنظيمات المجتمع المدني ،كما تجندت مؤسسات عمومية اخرى على غرار "واغروديف"وديفاندوس" لمضاعفة انتاجها والسهر على كل متطلبات المواطنين وضمان توفرها في السوق .

وفي ميدان النقل ،أعلنت مؤسسة عمومية ،على غرار مؤسسات النقل الحضري والشبه حضري لولاية الجزائر ،على ضمان توفير النقل طيلة ايام الاسبوع وبصفة مجانية لكل الاطباء ومستخدمي قطاع الصحة من والى المستشفيات ،وهذا لتسهيل تنقلهم وعملهم في فترة تفشي الوباء التي نتج عنها توقيف مؤقت لكل وسائل النقل العمومية والخاصة لتفادي انتشار الوباء .

كما بادرت هيئات عمومية اخرى ،كمجمع نقل البضائع واللوجستيك (لوجيترانس) على تقديم هبة لفائدة مستشفى بوفاريك بولاية البليدة تتمثل في مجموعة من العتاد والتجهيزات الطبية لدعم مستخدمي ،من جهتهم ، تضامن متعاملو الهاتف النقال كذلك لمرافقة السلطات العمومية والمواطنين في مكافحة الوباء ،كالمتعامل "جيزي"الذي خصص هبة تقدر 42 مليون دينار جزائري لاقتناء عتاد وتجهيزات طبية توجه للمؤسسات الاستشفائية لولاية البليدة ،في حين أعلن المتعامل "موبيليس" عن عروض اتصالات وانترنت مجانية لمرافقة سكان ولاية البليدة في فترة الحجر الصحي.[1]

المبحث الثالث: آليات السياسة المالية في الجزائر للحد من أثر الجائحة.

. لمجابهة انعكاسات وباء كورونا قامت الدولة الجزائرية بوضع مجموعة من القرارات والمراسيم الوزارية والتنفيذية منها للحد من هذه الجائحة وأخذت هذه الاخير عدة أشكال لتمس جوانب عدة من أبرزها الجانب الاقتصادي والاجتماعي و معرفة هل أثمرت هذه الجهود أو بائت بالفشل هذا ما سنتطرق له في هذا المبحث

المطلب الاول: أهم القرارات المتعلقة بالجانب الاقتصادي.

هدفت هذه القرارات إلى احد من الأضرار الناتجة عن الأزمة في الجانب الاقتصادي وشملت ما يلي:

تقديم منح إلى الجهات المتضررة

1. تقديم مساعدات مالية للتجار وأصحاب المهن: وذلك بسبب الإغلاق المفاجئ للمحلات والأسواق خصوصا في المناطق التي يعتبر فيها كراء المحلات بأسعار جد مرتفعة لتعمل هذه المساعدات على تخفيف الخسائر وتقليل من الأضرار

[1] مبروك ساحلي، دور المجمع المدني في مكافحة جائحة كوفيد كورونا (19)،**مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية**، جامعة ام البواقي، المجلد 19، العدد 04، سنة 2020ص150-151

الاقتصادية حيث ادرجت الجزائر قرار وزاري مشترك مؤرخ في 24 محرم عام 1442 الموافق لي 12 سبتمبر سنة 2020 يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1441 الموافق 30 يوليو سنة 2020 الذي يتضمن منح مساعدة مالية لفائدة اصحاب المهن المتضررة من آثار جائحة الفيروس كورونا . التجار واصحاب المهن[1]

حيث جاء في أهمه المواد التالية:

المادة 2: تحدد المساعدة المالية بمبلغ ثلاثين ألف {30.000}دينار شهريا ، وتدفع لمدة 3 اشهر ، تعويضا عن الخسائر التي لحقت بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسين لنشاط النقل العمومي للأشخاص عبر الطرق بين الولايات خلال فترة الحجر الصحي

المادة 4: لا تخضع المساعدة المالية للضريبة ولا لاشتراكات الضمان الاجتماعي

المادة 5: تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذا المرسوم بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزراء المكلفين بالداخلية والجماعات المحلية، والمالية، والتجارة، والعمل

2. مرسوم رئاسي رقم 20-79 مؤرخ في 6 شعبان عام 1441 الموافق ل31 مارس سنة 2020 يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة مستخدمي الصحة

حيث نصت على المواد التالية:

المادة 2: تدفع العلاوة المذكورة في المادة الأولى أعلاه، شهريا حسب المبالغ الجزافية الأتية:

- عشرة آلاف دينار {10.000}دج بالنسبة للمستخدمين الإداريين ومستخدمي الدعم.
- عشرون الف دينار {20.000}دج بالنسبة للمستخدمين الشبه الطبيين.
- أربعون الف دينار {40.000}دج بالنسبة للمستخدمين الطبيين.

تدفع العلاوة الاستثنائية لفترة 3 أشهر قابلة للتجديد.

المادة3: لا تخضع العلاوة الاستثنائية للضريبة ولا لاشتراكات الضمان الاجتماعي.

3. مرسوم تنفيذي رقم 22-70 مؤرخ في 9 رجب عام 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها .

[1] قرار وزاري المؤرخ في 24 محرم عام 1442الموافق لي 12 سبتمبر سنة 2020يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 9 ذي الحجة عام 1441 يتضمن تقديم مساعدات الجريدة الرسمية العدد 63 الصادر بي 7ربيع الاول عام 1442 الموافق لي 24 اكتوبر 2020

شروط الاستفادة من منحة البطالة

المادة 2 :للاستفادة من منحة البطالة ، يجب على البطال طالب شغل لأول مرة ، ان يستوفي الشروط الأتية :

-أن يكون من جنسية جزائرية .

-أن يكون مقيما بالجزائر.

-أن يبلغ سنه ما بين 19و40 سنة.

-أن يكون مسجلا كبطال طالب شغل لأول مرة لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل.

-ألا يتوفر على دخل مهما تكن طبيعته .

-أن يبرر وضعيته تجاه الخدمة الوطنية.

-ألا يكون مسجلا في مؤسسة للتعليم العالي أو للتكوين المهني.

ألا يكون قد استفاد من الأجهزة العمومية لدعم احداث وتوسيع النشاطات والمساعدة على الادماج المهني والمساعدة الاجتماعية.

ألا يتوفر الزوج على اي دخل مهما تكن طبيعته.

المادة 3:يستفيد كذلك من هذه المنحة ، المحبوسون الذين استوفوا مدة عقوبتهم ولا يتوفرون على دخل ضمن الشروط المنصوص عليها في هذا المرسوم.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالعمل والتشغيل ووزير العدل والوزير المكلف بالمالية.[1]

المادة 7:يحدد مبلغ منحة البطالة الذي يتقاضاه المستفيد ب13.000 دج.

تقع تكاليف التغطية الاجتماعية في مجال التأمين عن المرض على عاتق الدولة .

[1] مرسوم تنفذي رقم 22-70 مؤرخ في 9 رجب عام 1443 الموافق لي 10فبراير2022، الجريدة الرسمية، العدد 11ص11

تدفع منحة شهريا ، وفقا لكيفيات تحدد بموجب قرار مشترك بين الوزير المكلف بالعمل والتشغيل ،والوزير المكلف بالمالية ، والوزير المكلف بالداخلية ، والوزير المكلف بالتكوين والتعليم المهنين.

4. تقديم علاوة لي المجندين في اطار الوقاية من انتشار وباء كورونا
5. وذلك لمساعدتهم وحثهم على تقديم المساعدة وتكفل بهم لحساسية مراكز العناية والمستشفيات هذه الفترة وتعين ذلك بالمرسوم التنفيذي رقم 20-104 مؤرخ في 3 رمضان عام 1441 الموافق 26 ابريل سنة 2020 يتضمن تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الاقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في اطار الوقاية من انتشار فيروس كورونا [1]

وجاء فيه هذه المرسوم المواد التالية :

المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم إلى تأسيس علاوة استثنائية لفائدة بعض فئات مستخدمي الجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية التابعة لها، المجندين في إطار الوقاية من انتشار وباء فيروس كرونا (كوفيد-19) ومكافحته

المادة2: تدفع العلاوة المذكورة في المادة الأولى أعلاه، شهريا، إلى المستخدمين الذين يمارسون نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم والمجندين في اطار الوقاية من انتشار وباء كورونا ومكافحته

6. تخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص:
7. وذلك بإدراج مرسوم تنفيذي لصالحهم تمثل في ما يلي: مرسوم تنفيذي رقم 21-446 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1443 الموافق 11 نوفمبر سنة 2021 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 20-239 المؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020 الذي يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل، بصفة استثنائية، بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا غشت سنة 2020 الذي يحدد كيفيات استمرار الخزينة العمومية في التكفل، بصفة استثنائية، بتخفيض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية لفائدة المؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء فيروس كورونا

وجاء فيه المواد المهمة التالية

[1] مرسوم تنفيذي رقم 20-104 مؤرخ في 3 رمضان عام 1441 الموافق 26 ابريل سنة 2020 يتضمن تقديم علاوة الجريدة الرسمية العدد 26 الصادر بي 10 رمضان 1441 الموافق 3 ماي 2020.

المادة2: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

حرر بالجزائر في ربيع الثاني عام1443 الموافق لي 11نوفمبر سنة2021

المادة5: يمدد سريان أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-239 المؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31غشت سنة 2020 والمذكور، إلى غاية 31 ديسمبر 2021.

8. تدابير اقتصادية لمجابهة انخفاض اسعار النفط

وتبنت الحكومة الجزائرية تدابير اقتصادية واجتماعية لمواجهة ازمتي وباء(كورونا) وتدني اسعار النفط خفضا جديد في الانفاق العام تقليص الانفاق العام واعفاءات ضريبية مقابل زياد في اسعار البنزين والطاقة

- الغاء الضريبة على الاجراء الذي يساوي مدخولهم الشهري او يقل عن 30 الف دينار (238 دولار)
- رفع تخفيض ميزانية تسيير مؤسسات الدولة

(الانفاق العام)، من 30 بالمائة الى 50 بالمائة وسينجم عن ذلك وقف التوظيف وتمثل الاجور نسبة كبيرة من النفقات الميزانية تفوق الاجور نسبة كبيرة من نفقات الميزانية تفوق 60 بالمائة في القطاع الوظيفة العمومية .

تهدف تخفيضات الانفاق لتخفيف التداعيات في الاشهر المقبلة اذا اعلنت الحكومة انخفاض الايرادات السنوية لقطاع الطاقة الى 20.6 مليار دولار وذلك بتراجع كبير عن توقعات معلنة في وقت سابق من العام كانت عند 37.4 مليار دولار .

9. كما اتخذ بنك الجزائر مجموعة من التدابير:

تأجيل تمديد اقساط القروض المستحقة او اعادة جدولة الزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كورونا .

مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض او اعادة جدولتها [1].

المطلب الثاني: أهم القرارات المتعلقة بالجانب الاجتماعي

للحد من آثار الأزمة أقدمت الدولة الجزائرية إلى ادراج جملة من القرارات لمساعدة العائلات المتضررة من الأزمة خصوصا ذات الدخل الضعيف والمتوسط وأصحاب الأعمال الحرة وبذلك

[1] www.aps.dz/al/economie/9098270--2020

انشئت عدة قرارات من أهمها ما يلي:

1. منح مساعدة المالية:

وذلك من طرف صناديق الضمان الاجتماعي لي فائدة المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم لحساب الدولة، لتحسين التكفل بالخدمات الطبية الموجهة حصريا للكشف عن الاصابة بفيروس كورونا بقرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 جمادي الاولى عام 1442 الموافق 11 جانفي سنة 2021 يحدد شروط وكيفيات منح المساعدة المالية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، لحساب الدولة، لتحسين التكفل بالخدمات الموجهة حصريا للكشف عن الاصابة بفيروس كورونا يحدد شروط وكيفيات منح المساعدة المالية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي لفائدة المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم، لحساب الدولة، لتحسين التكفل بالخدمات الموجهة حصريا للكشف عن الاصابة بفيروس كورونا.

حيث جاء فيه المواد المهمة التالية:

المادة2: تخص المساعدة المالية تكاليف الفحوصات الآتية:

- الفحص بالسكانر الصدري كوفيد-19
- الاختبار بواسطة RT-PCR **كوفيد-19**
- الاختبار السريع للمضادات الجينية كوفيد-19

المادة3: تحدد المساعدة المالية للفحوصات الطبية المذكورة في المادة 2 أعلاه كما يأتي

- 5.000 دينار بالنسبة للمصاريف الملتزم بها بعنوان الاختبار بواسطة RT-PCR
- 3.500دينار بالنسبة للمصاريف الملتزم بها بعنوان الاختبار بواسطة RT-PCRكوفيد-19
- 1.500 دينار، بالنسبة للمصاريف الملتزم بها بعنوان الاختبار السريع للمضادات الجينية

المادة6: تمنح هذه المساعدة المالية لمدة ستة (6) أشهر ابتداء من أول جانفي سنة 2021

2. قرار متعلق بتخفيض الفواتير خلال ازمة كورونا

الجزائر بلغت قيمة فواتير الغاز والكهرباء غير المسددة من قبل الزبائن من بداية سنة 2020 لغاية اليوم الخميس 13 اوت 2020 حوالي 70 مليار دج حسبما اكده اليوم الرئيس المدير المجتمع، شاهر بولخراص.

وكشف السيد بولخراص في تصريحاته على الصحافة على هامش التوقيع على معاهدات تخص ادماج اربعة فروع تابعة لمجمع سونلغاز في الشركة الام في خطوة اولى لإعادة هيكلتها ان قيمة مستحقات فواتير الغاز والكهرباء غبر المسددة من قبل الزبائن سونلغاز من بداية سنة 2020 لغاية اليوم وصلت الى 70 مليار دج فيما بلغت في الفترة من سنة قرابة 53 مليار دج.

واوضح الرئيس لمجمع سونلغاز ارتفاع قيمة المستحقات المتعلقة بفواتير الغاز والكهرباء يعود الى انعكاسات الازمة الصحية العالمية التي لم تنجو منها الجزائر وذكر في ذات الاطار ان سونلغاز جمدت قرارات قطع التيار الكهربائي والغاز خلال الفترة الوباء وذلك لخدمة المواطن والى ان يتم الخروج من هذه المحنة مؤكد انه بعد انتهاء الوباء سوف تسهر سونلغاز على تسديد مستحقاتها من طرف الزبائن وقال ان الهدف الاساسي للشركة هو مرافقة السلطات العمومية لمكافحة هذا الوباء وكذا تحسين نوعية الخدمة باتجاه المواطنين وكذا المؤسسات الصناعية والمستثمرات الفلاحية .

وابرزه الى غاية اليوم لم يطرأ لسونلغاز اي حادث تقني كبير حيث تمكن المواطنون من اجتياز مراحل الحجز الصحي بكل اريحية من مجال التزويد بالغاز والكهرباء باستثناء بعد الانقطاعات الضئيلة التي تم التكلف بها بسرعة كبيرة .

واضافة السيد الرئيس هذا الاطار ان مجمع سونلغاز قرر بعد موافقة مجلس ادارته تقليص نسبة 30 بالمائة من برامجه الاستثمارية وكذا اكثر من 10 بالمائة من تكاليف الاستغلال والصيانة وذلك بصفة اولية موضحا ان المجتمع اتخذ هذا القرار بهدف مرافقة الجهود الوطنية بغية تقليص النفقات خلال هذه السنة التي عرفت هذه الازمة الصحية

خلاصة الفصل

خلال فترة بداية تفشي فيروس كورونا في الجزائر تضرر الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة الذي ادى الى تضرر فئة من المواطنين منهم اصحاب المهن والتجار والمؤسسات والخواص الذين يواجهون صعوبات بسبب وباء كورونا وكان على الدولة الجزائرية تقديد منح الي اصحاب المهن والتجار كمساعدات نظر لي تضررهم وخفض نسبة الفائدة على القروض الممنوحة لي المؤسسات والخواص و تمديد تسديد الفواتير الغاز والكهرباء التي وصلت لي قرابة 70 مليار دج فواتير غير مسددة وتقديم مساعدات مالية المالية من طرف صناديق الضمان الاجتماعي لي فائدة المؤمن لها لحساب الدولة لتحسين التكفل بالخدمات الطبية المواجهة حصريا الكشف عن الاصابة بفيروس كورونا

خاتمة

الخاتمة العامة

سعينا من خلال هذا البحث إظهار مدى تأثير أدوات السياسة المالية في الحد من جائحة كوفيد-19 وذلك بدراسة الفترة التي كانت فيها الأزمة 2020 وللوصول إلى هذه النتيجة تناولنا في هذا البحث فصل نظري والثاني تطبيقي حيث كان في الفصل الأول تناولنا فيه السياسة المالية من حيث الاطار النظري حيث كشفنا الستار عن غموضها في التأثير على الجائحة وكذا تطرقنا إلى الجائحة في جانب عام علمنا بدايتها من الصين ثم كيف انتشرت في العالم والابعاد التي اتخذتها وعلمنا اخيرا ردة فعل الدول لدخول هذه الأزمة عليهم فتعددت طرق محاولة العلاج بمشاريع مختلفة ومن ما لا شك فيه أن أغلبهم لجئ بصفة مبكرة أو متأخرة إلى السياسة المالية لكونها أشد وطئ على الأزمات كما هو معروف منذ القرون الماضية، ثم انتقلنا إلى الفصل الثاني التطبيقي الذي تطرقنا من خلاله إلى دور السياسة المالية في اقتصاد الجزائر بصفة عامة من حيث النفقات ومساهمتها في الاقتصاد وكذا الإيرادات العامة ولا ننسى الموافق بينهما الموازنة ثم سلطنا الضوء على بعض القوانين التي احدثتها الدولة الجزائرية لمواكبة الأزمة وتأقلم مع التغيرات التي حدثت جرائها والفجوة التي احدثتها في جميع مؤشرات النمو في الاقتصاد الكلي سواء كانت محروقات التي علمنا أن الجزائر تعتمد عليها اعتماد شبه كلي وصل إلى 98% والتذبذب الذي حدث فيها بسبب تضرر الدول الأكثر تعامل مع الجزائر في الأزمة "إيطاليا" وللعلم أن الجزائر سعت جاهدة في السنوات الأخيرة لتحقيق نمو خارج قطاع المحروقات ولو بنسبة تصل إلى 4% ولكنها لم تستطع مع كل الجهود المبذولة، ولا ننسى جانب السفر والسياحة الذي تعرض لخسائر مهولة اثناء الأزمة وذلك بسبب توقف النقل سواء الجوي او البري وقد وصلت خسائره إلى ما يقارب 620مليون دولار، وجراء كل هذه المشاكل عملت الدولة الجزائرية على اجراء مجموعة من القرارات والمراسيم لتقليص الأضرار على حسابها وقامت بوضع قرارات للجانبين الاقتصادي والاجتماعي وقد شملت الاقتصادي منها تقديم منح للمتضررين منهم وأصحاب النقل والمهن منهم لكونهم أكثر متضرر من الجائحة وقامت بالإعفاء الضريبي لبعض القطاعات وكذلك تقليل أسعار الفائدة لتشجيع رجال الأعمال وأصحاب الشركات وكذا تمديد اجال تسديد القروض كما لم تنسى جانب الاجتماعي حيث قللت تكلفة اجراء الفحوصات وكذلك جمدت تسديد فواتير الكهرباء لفترة وصلت تقريبا لسنة كاملة لما جاء في تصريحات وزير، الطاقة وفقا لك ما درسناه استخلصنا النتائج التالية

نتائج البحث واختبار الفرضيات:

اختبار صحة الفرضيات:

نفي الفرضية الأولى: لأن هناك أكثر من تلك الأداتين وهي الموازنة العامة؛

- ✓ نفي الفرضية الثانية: وذلك لأن كثير من الدول تبنت عند بداية الأزمة السياسة النقدية وعند فعاليتها قامت هذه الدول بالتوجه في بأقصى سرعة إلى السياسة المالية ؛
- ✓ اثبات صحة الفرضية الثالثة: اثبتت السياسة المالية جدارتها في الحد من الجائحة؛
- ✓ إثبات صحة الفرضية الرابعة: ساعدت القرارات المتخذة في الحد من أضرار الجائحة وتقليص الفجوة؛

نتائج الدراسة

- ✓ ظهور الدور الاقتصادي الكبير للدولة بحكم السياسات المالية وحزم الانقاذ الهائلة التي تهدف لدعم الاقتصاد
- ✓ عدم فعالية البنوك المركزية وذلك لأنها حتى بإنزال احتياطي القانوني لما يقل عن 1.5% في الجزائر إلى ان الأزمة السيولة لم تحل
- ✓ التفاوت الكبير بين الدول المتقدمة والنامية في البنى التحتية والاطار المؤسساتي ومستوى التطور التكنولوجي والعلمي الذي سهل عملية التعامل مع انعكاسات انتشار الوباء.
- ✓ غياب التنسيق والتعاون بين الدول في انشاء البرامج لمجابهة والتصدي للوباء.
- ✓ اثبتت القرارات والمراسيم التنفيذية التي اصدرتها الحكومة الجزائرية دورها في تخفيف الفجوة التي احدثتها جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري .
- ✓ ساعدت القرارات والمراسيم التنفيذية تحسين قدرة الشرائية للمواطن وامتصاص جزء من القلق التوتر الذي صاحب الجائحة من اغلاق عام للمصانع وتسريح عمال .
- ✓ ساعدت القرارات والمراسيم التنفيذية المتعلقة المتضررين من الأزمة خصوصا القرارات المتعلقة بتقديم المنح كمنحة البطالة.

على ضوء النقاط السابقة يمكن تقديم توصيات التالية:

المقترحات والتوصيات:

- ضرورة استخدام السياسة المالية في الأزمات لان السياسة النقدية تصبح شبه عدية الفائدة
- إعادة النظر في اعداد تشكيل السياسات الصحية خاصة في الدول النامية منها.
- تطوير الجانب العلمي فيما يخص البحوث العلمية الطبية لتصدي للأوبة المختلفة.
- الاهتمام بالتكنولوجيا والاعتراف بدور التكنولوجيا في تقييم مخاطر الوباء ودورها في تصدي للوباء

- لا بد من الصرامة في تطبيق السياسة المالية وخاصة مع تدهور اسعار النفط بسبب الأزمة
- ترشيد الانفاق العمومي واعادة النظر في توزيع النفقات وتتبعها بصرامة
- التنسيق بين وزارة المالية والبنك الجزائري وتعاون فيما بينهما للحفاظ على الاقتصاد في ضل الأزمات وغيرها

آفاق الدراسة:

بعد هذه الدراسة واستغلال النتائج السابقة نقترح المواضيع التالية

- فعالية السياسة المالية في ضبط مؤشرات الأداء دراسة حالة (الجزائر)
- أثر تطبيق السياسة المالية في مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية
- دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق التوازن في ضل جائحة كوفيد19 دراسة حالة الجزائر(2010-2022)

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب

1-علي لطفي ،أصول المالية العامة، دار النهضة العربية ،مكتبة عين شمس القاهرة مصر،.1992

2-عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي تحليل كلي ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية ،ط1،مجموعة النيل العربية، القاهر،مصر،.2002

3-حودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي ،دار النهضة ،القاهرة ،.1983

4-وجدي حسن ،المالية الحكومية والاقتصاد العام ،الاسكندرية،.1988

5-محمود فوزي ابو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي ،ط1 الدار الجامعية ،الاسكندرية .2004

6-أحمد رمضان ، نعمة الله و اخرون، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2004 .

7-حمد طاقة ،واخرون، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة ،عمان،2010.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. الشيخ احمد ولد الشيباني ،فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي، دراسة حالة موريتانيا ،مذكرة ماجستير جامعة فرحات عباس ،سطيف 2012-2013.

2. بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990-2010 ، مذكرة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر ،باتنة

3. مراد سماح ،قياس أثر السياسة المالية على الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة(1984-2013)، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي.
4. ربيعة مناصر، تقييم دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اصلاحات الجيل الثاني دراسة حالة الجزائر خلال فترة 2001-2019
5. ايناس صالحي، الضغوط النفسية اثر جائحة كورونا وعلاقتها بالتوافق النفسي لدى تلاميذ البكالوريا، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.

الجرائد والمجلات

1. فروق يعلي، التكيف القانوني لوباء كورونا في ضوء أحكام قانون العمل وتأثيره على سيرورة علاقات العمل في الجزائر، مجلة تنمية الموارد البشرية، مجلد 16، عدد رقم02، ،جوان 2021.
2. الاستجابة لأزمة فيروس كورونا في دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا، أكتوبر2020،
3. زهير النامي، وباء كورونا وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب: دراسة ميدانية، العدد2،جوان2020.
4. بالعرق عزالدين، سعودي عبد الصمد، السياسات النقدية والمالية استجابة لتداعيات انتشار جائح كورونا على الاقتصاد العالمي، مجلة اقتصاد المال والأعمال العدد2،اوت2021
5. تأمين عبد الكريم، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، الآفاق لدراسات الاقتصادية، العدد1،سنة 2021.
6. اليمن سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي: الاثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصادي والتجارة، العدد02، 31/12/2021.
7. مبروك ساحلي، دور المجمع المدني في مكافحة جائحة كوفيد كورونا (19)،مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة ام البواقي، المجلد 19، العدد 04، سنة2020.
8. أفراح ملياني، الاتصال والعلاقات الأسرية والاجتماعية في زمن كورونا، مجلة بحوث ودراسات في الميديا الجديدة، جامعة الشادلي بن جديد الطارف، المجلد رقم01,
9. شوبار لياس، آثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)،ملجة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية,مجلد06،العدد02

10. يسلي تنهيان، أثر جائحة فيروس كورونا على مسار التنمية المستدامة في الجزائر,مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر،المجلد17،العدد 27،سنة,2021
11. اليمن سعادة، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي الاثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصادي والتجارة، العدد02، 31/12/2021،
12. جمال لعامر، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة ، مجلة العلوم الانسانية, العدد الأول ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2002 ,

القوانين والقرارات والمراسيم:

1. قرار وزاري مشترك مؤرخ في 27 جمادي الاولى عام 1442 الموافق 11 جانفي سنة 2021 يتضمن مساعدات لي اصحاب الضمان الاجتماعي الجريدة الرسمية العدد 19 الصادرة في 2 شعبان 1442 الموافق 16 مارس سنة 2021
2. مرسوم تنفيذي رقم 20-63 مؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 يتضمن خدمات لاسلكية الجريدة الرسمية العدد18 الاصدار في 6 شعبان عام 1441 الموافق لي 31 مارس 2020
3. مرسوم تنفيذي مرسوم تنفيذي رقم 21-446 مؤرخ في 6 ربيع الثاني عام 1443 الموافق 11 نوفمبر سنة 2021 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 20-239 المؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020 يتضمن تخفيض نسبة الفائدة على القروض الجريدة الرسمية العدد 86 في 6 ربيع الثاني عام 1443 موافق 11 نوفمبر سنة 2021
4. قرار وزاري المؤرخ في 24 محرم عام 1442 الموافق لي 12 سبتمبر سنة 2020 يحدد كيفيات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 20-211 المؤرخ في 9 ذي الحجة عام

1441يتضمن تقديم مساعدات الجريدة الرسمية العدد 63 الصادر بي 7ربيع الاول

عام 1442 الموافق لي 24 اكتوبر 2020

5. مرسوم تنفيذي رقم 20-104 مؤرخ في 3 رمضان عام 1441 الموافق 26 ابريل

سنة 2020 يتضمن تقديم علاوة الجريدة الرسمية العدد 26 الصادر بي 10

رمضان 1441 الموافق 3 ماي 2020.

6. مرسوم رئاسي رقم 20-79،الجريدة الرسمية (العدد86،مؤرخة في 31مارس2020.
7. مرسوم تنفيذي رقم 22-70 مؤرخ في 9 رجب عام 1443 الموافق 10 فبراير سنة 2022، يحدد شروط وكيفيات الاستفادة من منحة البطالة ومبلغها وكذا التزامات المستفيدين منها .

مواقع الالكترونية:

1. ://www.aps.dz/ar/economie/90982-70-2020
2. ://www.aps.dz/ar/economie/90982-70-2020
3. قانون المالية لسنة 2020 وقانون التكميلي لسنة 2021وذلك للاطلاع على احصائيات سنوات الدراسة وتم الاطلاع عليه على ساعة 22:13 بيوم 22/04/2022 www.rddioalgerie.com
4. www.rddioalgerie.dz تم الاطلاع 22/04/2022 ساعة 22.46
5. www.worldometers.info تم تصفح شهر أفريل/2022
6. https://www.aps.dz/ar/economie/88144-2020-06-11-12-25-25 تم تصفح بيوم 03/06/2022
7. https://www.aps.dz/ar/economie/89642-60 تم تصفح بيوم 03/06/2022
8. https://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8694 تم تصفح بيوم 03/06/2022
9. https://arabcr.org/posts/4327‘‘ مركز السياسات الدولاتية لمحاربة الجائحة

10. https://www.aps.dz/ar/economie/86084-2020-04-08-18-43-38
تصريح من وزير طاقة تم تصفح بيوم 03/06/2022 ساعة 13.36